تجديد الفكر الديني

جابر عصفور:

أود أن أرحب بالسادة الحضور في هذه الندوة، وقد تعودنا أن نستمع إلى الدكتور محمود حمدي زقزوق في منتدى الحوار من كل عام، وأنا شخصيًّا ألححت عليه لكي يحضر، ورغم انشغالاته إلا أنني حريص على حضوره لكي نستمع إليه ونتفهم منه ما يصعب علينا فهمه في حالات كثيرة خصوصًا وأننا نمر بمرحلة حساسة وبصراعات كثيرة، وأحيانًا يصل الأمر إلى أقصى درجات الإفراط وأقصى درجات التفريط، وما بين هذين القطبين يتناوش أبناءنا سهامٌ كثيرة من الإظلام والجهالة والتطرف. ومن المستحسن في مثل هذا الظرف أن نستمع إلى العقلاء من أهل الدين، المستنيرين منهم على وجه الخصوص، لكي نفهم منهم حقيقة الأمر، وأن نستجلي ما يغمض علينا في أحيان كثيرة. ولحسن الحظ ودون تدخل مني أو اقتراح فعندما سألت الدكتور محمود حمدي زقزوق عن عنوان المحاضرة التي يفضلها أجابني أنها ستكون عن "تجديد الفكر الديني"، وهذا ما كنت أريد أن أسأله فيه لأن تجديد الفكر الديني موضوع في غاية الأهمية خصوصًا وقد انتهى تقريبًا العقد الأول من القرن الحادي والعشرين ونحن الآن نتطلع إلى أفق جديد والعالم كله يتغير من حولنا، ويبدو أننا الأمة التي ابتلينا بدعوى الاتهامات الكثيرة؛ فقد اتهمنا بالتخلف والتعصب والإرهاب مع أننا لا نتصف بهذه الصفات التي تحرص مجموعة من الهيئات الصهيونية للأسف على أن تبسطها ظلمًا وعدوانًا على الإسلام، ولكن من الأمانة أن نقول في الوقت نفسه إن فئات من المسلمين يصيبها داء التطرف وتسيء إلى الإسلام، والإساءة إلى الإسلام تكون أغلبها من الخارج ولكن في حالات ليس بالقليلة للأسف تكون من الداخل ومن بعض المسلمين المتطرفين الذين لم تقترب منهم نسمة من نسمات التجديد الديني. ولأن موضوع التجديد الديني موضوع في غاية الأهمية، فسيحدثنا فيه الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف وكلنا آذان صاغية له.

محمود حمدي زقزوق:

الشكر الجزيل للدكتور جابر عصفور على هذا التقديم، كما أشكر الدكتور إسماعيل سراج الدين الذي آثر أن يشرفنا بالحضور على الرغم من أنه مرتبط بسفر في هذه الليلة. وموضوع اليوم كما تحدث الدكتور جابر عصفور هو موضوع من الموضوعات بالغة الأهمية، ولن أرتجل مثل الدكتور جابر عصفور ولكني أردت أن أركز الأفكار التي أود أن أطرحها عليكم مكتوبة حتى لا أنسى شيئًا مما أود أن أقوله.

١) تمهيد:

من المعلوم أن التجديد سنة الحياة وقانون الوجود، وقد عبر عن ذلك الفيلسوف اليوناني القديم هرقليتس بقوله إن الأشياء في تغير متصل، ويصور ذلك بجريان الماء في النهر ويقول: "أنت لا تنـــزل النهر نفسه مرتين فإن مياهاً جديدة تجري من حولك أبدًا". والحياة بطبيعتها في حركة مستمرة، وهذا أمر يستطيع كل إنسان أن يدركه دون عناء. ولكن الحياة لا تشتمل فقط على مبدأ التغير، وإنما تشتمل كذلك على مبدأ آخر مقابل للتغير وهو الثبات. والفكر الإسلامي حريص عل التمييز بين الثابت والمتغير. فالذات الإلهية هي الأصل الروحي لكل حياة.

ومن هنا، فإن إخلاص الإنسان لله –كما يقول المفكر الإسلامي المعروف محمد إقبال– إنما يكون بمثابة إخلاصه لطبيعته المثالية الخاصة من ناحية وللمبدأ الروحي الأول لكل حياة كما يصوره الإسلام من ناحية أخرى، وهذا المبدأ الروحي مبدأ أبدي، يرينا الآيات الدالة عليه في التنوع والتغير، فالأبدي الخالد من شأنه أن يثبت أقدامنا في عالم التغير المستمر. أما إذا فهمنا أن المبادئ الأبدية تستبعد كل إمكان للتغير فإن هذا الفهم يجعلها تنـــزع إلى تثبيت ما هو أساسًا متغير في طبيعته.

والفكر الإنساني في حركة مستمرة، وهو الذي يحرك الحياة. ويطلَق الفكر بوجه عام ويُراد به جملة النشاط الذهني، كما يراد به أيضًا حركة التصورات والمفاهيم. وهذا يعني أيضًا أن الفكر يمثل نشاطًا وحركة مستمرة، فإذا توقفت هذه الحركة فإن ذلك يعني توقف حياة الإنسان أو غيابه عن الوعي. ولعل هذا ما دعا الفيلسوف المعروف ديكارت إلى اعتبار الفكر مساويًا للوجود حين قال عبارته المشهورة "أنا أفكر إذن أنا موجود". فإذا وصفنا الفكر بأنه علمي فمعنى ذلك أنه فكر منظم. فالإنسان حينئذ لا يترك مفاهيمه وتصوراته حرة تحوم في نفسه كيفما اتفق، وإنما يقودها بكل حزم على أسس منهجية إلى هدفه الذي هو العلم. وعندما نصف الفكر بأنه ديني فلا يعني ذلك أنه فكر مضاد للعلم، وإنما هو أيضًا –إذا سار في مساره الصحيح– يعد فكرًا منظمًا يقوم على أسس وقواعد من شأنها أن تؤدي إلى معلومات دينية صحيحة.

٢) التجديد ضرورة حياتية:

وإذا كان الفكر هو الذي يحرك الحياة فإن التجديد في الفكر وفي الحياة متلازمان لا انفصال بينهما، وبدون هذا التجديد سيبقى كل شيء على حاله دون تغيير، وبذلك تتجمد الحياة وتصبح حياة لا طعم لها ولا لون ولا رائحة. وهذا أمر مضاد لطبيعة الحياة ذاتها. ونظرًا لأن الفكر الديني يعد جزءًا لا يتجزأ من الفكر الإنساني فإنه يمكن القول بأن تجديد الفكر الديني يعد ضرورة حياتية. والحديث عن التجديد في الفكر الديني في الإسلام يستدعي في الذهن الحديث عن العقل وعن الاجتهاد، فهما عماد التجديد. أما المقابل للتجديد فهو الجمود والانغلاق. وإذا كان التجديد يعني التقدم إلى الأمام، فإن الجمود يعني التخلف بمختلف صوره وأشكاله. وقضية تجديد الفكر الديني ليست قضية هامشية وإنما هي قضية لها أهميتها البالغة في حياة المسلمين وذلك لما للدين من عمق عميق في النفوس. والأمر الذي لا جدال فيه ولا يستطيع أحد إنكاره هو أن الفكر الديني في العالم الإسلامي قد توقفت مسيرته وركن إلى السكون وفقد حيويته، وجرَّ معه بالتالي المجتمع الإسلامي الذي لا يزال يرزح تحت وطأة التخلف ولا يجادل في وجود هذا التخلف إلا مكابر.

٣) المقصود بالتجديد:

فما الذي يقصد بالتجديد أو تجديد الفكر الديني بصفة خاصة ؟

في البداية نود أن نؤكد بصفة عامة على أن التجديد من طبيعة الإسلام. وأنه لا تناقض بين هذا الدين وبين التجديد. فالنبي نفسه أول من تحدث عن التجديد في الدين بقوله: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها".

وإذا كان القرآن يعتبر الكون متغيرًا وأن ذلك من الآيات الدالة على الوجود الإلهي فإنه من الطبيعي أن يكون الإسلام مشجعًا على التجديد ودافعًا إليه حتى لا يتخلف المجتمع الإسلامي عن ركب التطور. ومن الأمور الجديرة بالنظر في هذا الصدد أن علماء الكلام –وهو علم التوحيد– حينما أرادوا التدليل على وجود الله لجأوا إلى استخدام مقدمات منطقية تنطلق من التغير البادي في الوجود، وبنوا عليها النتيجة التي تؤكد وجود الله، وذلك على النحو التالي: العالم متغير، وكل متغير حادث، إذن العالم حادث. وهذه النتيجة جعلوا منها مقدمة أولى في القياس المنطقي التالي: العالم حادث، وكل حادث لابد له من محدث، إذن العالم لابد له من محدث وهو الله.

وقد أسند القرآن الكريم التغيير إلى إرادة الإنسان في المقام الأول، وجعله شرطًا للتغيير الذي يحدث بإرادة الله، وذلك في قوله تعالى: ﴿**إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ**﴾ (سورة الرعد:١١).

والحديث النبوي المشار إليه من شأنه أن يدفع علماء الدين المسلمين إلى التجديد المستمر في الفكر الديني، لأن الدين بطبيعته قد جاء ليكون دينًا للحياة بجميع أبعادها. ومن هنا فإنه لا يجوز أن ينفصل عن الحياة والتأثير فيها. فإذا تم عزله عن الحياة فسيتحول إلى مجرد رسوم وطقوس شكلية لا روح فيها ولا حياة.

والتجديد في الفكر الديني عمل يقوم به الإنسان الذي يرتاد الطريق لقومه فيرى ما لا يرون. والذين يرتادون الطريق ويتقدمون الصفوف لكشف معالمه هم الرواد الذين أثّروا في الحياة الإسلامية والفكر الإسلامي برؤاهم السديدة وأفكارهم الرشيدة.

وقبل أن نتحدث عن الجهود القديمة والحديثة في تجديد الفكر الديني في الإسلام نرى أنه من الملائم أن نتحدث بشيء من التفصيل عن مظاهر تخلف الفكر الديني حتى نتعرف من خلال ذلك على العوامل التي أدت إلى هذا التخلف. فالتشخيص الصحيح للمرض يفتح الباب للعلاج الصحيح. ومن هنا قيل: إن التشخيص يعد نصف العلاج.

٤) مظاهر تخلف الفكر الديني:

إن مما لا شك فيه أن تخلف الفكر الديني في العالم الإسلامي يرتبط ارتباطًا وثيقًا بالتراجع الحضاري للأمة الإسلامية؛ فالظروف التي عاشتها هذه الأمة بعد أفول شمس الحضارة الإسلامية في الأندلس منذ أكثر من خمسة قرون ظروف متشابهة إلى حد كبير. والأطماع الاستعمارية في بلاد العالم الإسلامي وفي ثرواته لم تستثن بلدًا دون آخر. ومن شدة خشية التيار المحافظ على الدين من الضياع تمسك بالقديم وعض عليه بالنواجذ وأغلق الأبواب والعقول حتى لا تستقبل أي جديد ثقافي وافد قد يزعزع أركان العقيدة، ويتسبب في ضياع تراث الأمة ويعمل على محو شخصيتها. وقد كان لهذه العزلة الثقافية والانغلاق الحضاري آثار سلبية عمقت الانغلاق الفكري والتخلف الحضاري، وتجلى ذلك كله بوضوح في العديد من المظاهر التي تعبر جميعها عن مدى تخلف الفكر الديني في محيطنا الإسلامي حتى اليوم. وأبرز هذه المظاهر ما يلي:

أولاً: إغلاق باب الاجتهاد وتعطيل العقل عن أداء دوره المنوط به في هذه الحياة

والاجتهاد -الذي يعده محمد إقبال مبدأ الحركة في الإسلام- هو الآلية التي اعتمدها الإسلام للتجديد المتواصل في كل الأمور الحياتية وبصفة خاصة في مجال الفقه الإسلامي واستنباط الأحكام الشرعية. وطلاب العلوم الدينية يعرفون الأساس الذي اعتمد عليه مبدأ الاجتهاد. فعندما بعث النبي عليه الصلاة والسلام معاذ بن جبل

قاضيًا إلى اليمن سأله: بماذا تقضي إذا عرض لك قضاء ؟ قال: بكتاب الله. قال: فإن لم تجد في كتاب الله ؟ قال: فبسنة رسول الله. قال: فإن لم تجد ؟ قال: أجتهد رأيي ولا آلو، أي لا أقصر.

ومن المعروف في الدراسات الفقهية أن النصوص التي يرجع إليها الفقهاء محدودة، ولكن وقائع الحياة ومستجدات كل عصر لا تنتهي. ومن أجل ذلك فإن إنزال النصوص على وقائع الحياة يتطلب عقلاً راجحًا وأفقًا واسعًا وفقهًا واعيًا. وقد أدرك علماء الأمة وفقهاؤها ذلك جيدًا منذ الصدر الأول للإسلام، وأعملوا عقولهم في فهم النصوص من جانب، وفي إنزالها على وقائع الحياة من جانب آخر. والتمكن من هذين الجانبين يعد أمرًا ضروريـــًا للتوصل إلى رأي فقهي سديد. وعلى هذا الأساس انفتح باب الاجتهاد واسعًا أمام المجتهدين الذين قاموا بمهمتهم خير قيام. ونظرًا لأن العقول تتفاوت والأفهام تختلف في إدراكها وتصوراتها كان من الطبيعي أن يكون هناك اختلاف في الآراء بين المجتهدين على مر العصور. ومن هنا نشأت مذاهب الفقه الإسلامي المتعددة التي تعبر عن حيوية الفكر الديني في ذلك الزمان.

وهكذا كان مبدأ الاجتهاد فتحًا جديدًا في تاريخ التشريع الإسلامي. وتشجيعًا من الإسلام على ممارسة الاجتهاد في المجتمع الإسلامي، قرر النبي عليه الصلاة والسلام أن المجتهد إذا اجتهد وأخطأ فله أجر واحد، وإذا أصاب فله أجران. ولكن العقول المتحجرة قررت إغلاق باب الاجتهاد زاعمة أن الأوائل الذين أسسوا مذاهب الفقه الإسلامي قد درسوا كل شيء ولم يترك الأول للآخر شيئًا وليس في الإمكان أبدع مما كان. وقد تجمد الفكر الديني بتجمد الاجتهاد، ووقف الفكر الديني عند فترات التراجع الحضاري يجتر من تراثها ويعود باستمرار إلى ما أفرزته من جمود فكري متحجر.

ثانيًا: التقليد

وقد أدى تجمد الفكر الديني بطبيعة الحال إلى التقليد الأعمى للسابقين دون مراعاة لاختلاف الظروف ومتغيرات كل عصر. وقد ترسخ هذا التقليد لدى الغالبية العظمى من فقهاء المسلمين حتى اليوم. والملاحظ أنه حتى يومنا هذا نجد فقهاءنا حين يبحثون عن حل شرعي لمشكلة جديدة فإنهم يبحثون عن حل لها لدى بعض المذاهب الفقهية القديمة وفي بطون الكتب التي ألف الكثير منها في عصور التراجع الحضاري للأمة الإسلامية.

ومنذ أكثر من قرن من الزمان عاب الشيخ محمد عبده على الفقهاء مسلكهم هذا وتمسكهم الحرفي بما جاء في هذه الكتب على الرغم من اختلاف ظروف الزمان والمكان. وفي ذلك يقول: "لقد جعل الفقهاء كتبهم

هذه على علاتها أساس الدين...فانصرفت الأذهان عن القرآن والحديث وانحصرت أفكارهم في كتب الفقهاء على ما فيها من الاختلاف في الآراء والركاكة". فهل يعقل أن تكون الحلول التي توصل إليها الفقهاء السابقون —مع احترامنا لاجتهاداتهم التي كانت مناسبة لعصورهم- هي نفس الحلول لمشكلاتنا المعاصرة؟ إن هذا في الحقيقة ضرب من المستحيل.

وسأضرب بعض الأمثلة على شيوع التقليد غير المقبول لدى الكثيرين من فقهائنا المعاصرين إلى الحد الذي يصل إلى إلغاء عقولنا تمامًا وإلغاء وظيفتها في التفكير. فقد بحث الفقهاء في الآونة الأخيرة -وتحديدًا في عام ٢٠٠٨- قضية اشتغال المرأة بالقضاء. وبدلاً من أن ينظروا أولاً في وضع المرأة في المجتمع المعاصر ومدى ما وصلت إليه من ثقافة راقية وعقلية واسعة وأفق رحب وتخصص دقيق في جميع مجالات العلوم والفنون، بدلاً من ذلك كله لجأ فقهاؤنا الأجلاء إلى البحث في بطون الكتب القديمة عما قاله أصحاب المذاهب الفقهية الأربعة في هذه القضية منذ أكثر من ألف عام، وتوصلوا إلى أن مذاهب الشافعية والمالكية والحنبلية لا يقرون تولي المرأة القضاء بجميع درجاته. أما بعض الحنفية فقد أجازوا أن تتولى المرأة القضاء في الأحوال الشخصية والمدنية. ولكنها ليست مؤهلة لتولي القضاء في الجنايات، على الرغم من عدم وجود نص قاطع في تعاليم الإسلام يحرم المرأة من هذا الحق. والأمر الذي لا شك فيه أن آراء الفقهاء السابقين كانت وستظل مجرد اجتهادات تخطئ وتصيب.

وفي مثال آخر دار البحث حول ختان الإناث الذي هو مجرد عادة وليس عبادة، وأن ما ورد بشأنه من أحاديث كلها ضعيفة لا تقيم حجة ولا يعتد بها. ولكن أحد الشيوخ الأجلاء عندما بحث هذه القضية لجأ إلى البحث عما قاله السابقون وانتهى في ختام بحثه إلى نتيجة مروعة مرددًا في هذا الصدد ما ذهب إليه بعض أصحاب المذاهب الفقهية من رأي يقول: لو اتفق أهل بلد على عدم ختان الإناث فعلى الإمام أن يقاتلهم على ذلك.

ومن هذه الأمثلة -وغيرها كثير- يتضح لنا مدى نظرة فقهائنا المعاصرين إلى الفقهاء السابقين وهي نظرة تصل إلى حد العصمة. ولكن السبق في الزمان -كما يقول الشيخ محمد عبده- ليس آية العرفان ولا معليـًا لعقول على عقول. فالسابق واللاحق يستويان في التمييز والفطرة. وهناك إمكانات متوفرة أمام اللاحق لم تكن متاحة لمن سبقه؛ "فاللاحق له من علم الأحوال الماضية واستعداده للنظر فيها والانتفاع بما وصل إليه من آثارها في الكون ما لم يكن لمن تقدمه من أسلافه وآبائه". وينقل محمد إقبال عن أحد علماء القرن العاشر الهجري قوله بأن الاجتهاد أيسر للعلماء اللاحقين من العلماء السابقين؛ فتفاسير القرآن وشروح الحديث قد تعددت إلى حد جعل بين يدي من يريد الاجتهاد اليوم من المادة أكثر مما يحتاج. وإذا كان هذا ما يقوله أحد علماء القرن العاشر

الهجري فما بالنا ونحن في عصر ثورة المعلومات والاتصالات ووفرة الإمكانات المتاحة أمامنا اليوم على نحو لم يخطر لأحد من السابقين على بال؟ ولكن آفة التقليد الأعمى قد تمكنت -للأسف الشديد- من عقول أغلب الفقهاء المعاصرين. والتقليد -كما يقول الشيخ محمد عبده- ضلال يعذر فيه الحيوان، ولكنه لا يصح بحال من الأحوال من الإنسان القادر على التفكير والتمييز. ويدل التقليد على غياب فقه الواقع عن أذهان فقهائنا في العصر الحاضر. فهم قانعون بما لديهم من علم قديم ورثوه عن الأسلاف، غافلين عن أن الفتوى في أمور الدين تتطلب فهمًا دقيقًا لوقائع الحياة المتجددة دومًا.

والأمر الجدير بالذكر أن أئمة المذاهب الفقهية أنفسهم كانوا ضد التقليد، و لم يكن أي منهم يدعي لنفسه أنه وحده الذي يمتلك الحقيقة. فالشافعي يروى عنه قوله: "رأينا صواب يحتمل الخطأ ورأي غيرنا خطأ يحتمل الصواب"، وقد قيل للإمام أبي حنيفة: "إن ما تفتي به هو الحق الذي لا مراء فيه"، فرد قائلاً: "لست أدري لعله الباطل الذي لا مراء فيه". وقد رفض الإمام مالك اقتراح الخليفة أبي جعفر المنصور بإلزام المسلمين بكتابه (الموطأ) وهو كتاب في الحديث وفي الفقه أيضًا، لأن إلزام المسلمين بذلك معناه الوقوف في وجه أي تفكير مخالف قد يكون صحيحًا، وهذا أمر لا يرضاه الإمام مالك.

وقد أراد الإسلام لنا أن نمارس الاجتهاد لنواكب متغيرات كل عصر. ونحن نعلم أن الإمام الشافعي عندما جاء إلى مصر واستقر به المقام فيها بدأ يعيد النظر في الآراء والفتاوى التي قال بها حينما كان في بغداد، لأن الفتوى يجب أن تراعي أعراف كل قطر من الأقطار. وفي هذا المعنى يقول ابن القيم: "من أفتى الناس بمجرد النقول من الكتب على اختلاف أعرافهم وعوائدهم وأزمنتهم وأحوالهم وقرائن أحوالهم فقد ضل وأضل وكانت جنايته على الدين".

وعندما أفتى الشيخ شلتوت بجواز الحصول على فوائد الأموال المودعة في صناديق التوفير واعتمد على أنها معاملة جديدة لم يعرفها العلماء السابقون وأنها تحقق المصلحة للصناديق الحكومية من ناحية وللأفراد المودعين من ناحية أخرى، فالشيخ شلتوت بسعة أفقه وإدراكه لمقتضيات العصر ومصلحة المجتمع انتهى إلى فتواه التي واجهت معارضة شديدة حتى يومنا هذا لدرجة أن البعض أشاع أن الشيخ قد رجع عن فتواه قبل وفاته، وهذا غير صحيح. وكتابه الفتاوى قد طبع أكثر من عشرين طبعة وعنوانه: "الفتاوى: دراسة لمشكلات المسلم المعاصر في حياته اليومية العامة". وقد استوحى الشيخ في آرائه روح الشريعة الإسلامية التي تقوم على التيسير ورفع الحرج عن الناس. وبالمثل عندما بحث فضيلة الدكتور محمد سيد طنطاوي فوائد البنوك وأقر بأنها حلال، درس القضية من

جميع جوانبها. وأعلم عن يقين أنه عقد العديد من الاجتماعات على مدى شهور عديدة مع خبراء البنوك ورجال الاقتصاد قبل أن يصدر فتواه. ولكن الغالبية العظمى من الفقهاء في مصر وخارجها لا يزالون مصرين على تحريم المعاملات البنكية اعتمادًا على آراء الفقهاء السابقين الذين لم يعرفوا مثل هذه المعاملات أصلاً.

ثالثًا: اختزال الإسلام في الشعائر التعبدية والحدود

ومن مظاهر تخلف الفكر الديني أيضًا اختزال الإسلام إما في مجموعة الشعائر التعبدية وفصله عن الحياة، والاهتمام بالمظاهر الشكلية البعيدة عن جوهر الدين، والاعتقاد في الخرافات، وشيوع عقيدة الجبر والتواكل بين الناس، أو اختزال الإسلام في عقوبات الحدود وغياب الفهم الصحيح لمقاصد الشريعة الإسلامية، والاتجار بالشعارات الدينية لأهداف لا صلة لها بالدين.

ويتصل بذلك كله انتشار مصادر التثقيف السيئة التي تدعو إلى التعصب والتشدد بالإضافة إلى المذهبية المتحجرة التي تنشر الجهل بين الناس. وقد أشار الشيخ محمد عبده إلى أن أخطر العقبات التي تعطل عمل العقل الإنساني وتحول بينه وبين أداء دوره الفعال في الحياة وفي الدين تتمثل في التقليد وفي تخدير العقل عن طريق المصادر السيئة للتثقيف. ويضرب المثل بهذه المصادر فيقول: "إنها كتب الأكاذيب الصرفة وهي ما يذكر فيها تاريخ أقوام على غير الواقع، ومنها كتب الخرافات. وهي تارة تبحث عن نسبة بعض الكائنات إلى الأرواح الشريرة المعبر عنها بالعفاريت، وتارة تتكلم في ارتباط الحوادث الجوية والآثار الكونية ببعض الأسباب التي لا مناسبة بينها وبين ما زعموه ناشئًا عنها، وتارة تثبت ما لا يقبله العقل ولا ينطبق على قواعد الشرع الشريف".

ويذكر الشيخ الغزالي أن من بين ما وقع في يده كتاب لمؤلف من الجزيرة العربية زعم فيه المؤلف أنه أتى فيه بثمانية وأربعين دليلاً من القرآن على أن الأرض لا تدور. ويعلق الشيخ على ذلك قائلاً: لقد نظرت في هذه الأدلة فإذا هي تفاسير خاطئة لآيات القرآن الكريم مال بها المؤلف المسكين عن وجهتها ليشعر الناس بأن الإسلام والعلم الحديث خصمان لا يتفقان.

رابعًا: الخلط بين المفاهيم الدينية

كالسنة والبدعة والكفر والإلحاد وانتشار دعاوى التكفير من جانب من يزعمون أنهم حماة الدين المدافعين عنه، واحتكارهم للدين، وكأن الله قد وكلهم وحدهم بالتحدث باسمه، والحكم على هذا أو ذاك بالمروق من الدين. ويكفي أن تخالف رأيـًا لهؤلاء ليحكموا عليك بالكفر أو الإلحاد أو الزندقة، ولا يدري هؤلاء أن رمي

الآخرين بالكفر مردود على صاحبه، فقد ورد عن النبي صلى الله عليه وسلم قوله: "من قال لأخيه يا كافر فقد باء بها أحدهما". وقد نهى القرآن الكريم عن سب الكافرين في قوله تعالى:﴿**وَلاَ تَسُبُّواْ الَّذِينَ يَدْعُونَ مِن دُونِ اللَّهِ فَيَسُبُّواْ اللَّهَ عَدْوًا بِغَيْرِ عِلْمٍ**﴾ (سورة الأنعام: ١٠٨).

وقد روي عن الإمام مالك وغيره ما ذكره الشيخ محمد عبده؛ "لقد اشتهر بين المسلمين وعرف من أحكام قواعد دينهم أنه إذا صدر قول من قائل يحتمل الكفر من مائة وجه ويحتمل الإيمان من وجه واحد حُمل على الإيمان ولا يجوز حمله على الكفر". وقد جعل هؤلاء المتعصبون الجاهلون من الدين قائمة محرمات. فكل شيء حرام على الرغم من أن التحريم في الإسلام لا يكون إلا بنص صريح.

والأصل في الأشياء هو الحل لا الحرمة. ولكن ضيق الأفق وسطحية التفكير وغياب التفكير النقدي يجعل لهذه الفئات المتعصبة تأثيرًا على عقول عامة الناس. وقد ساعد على ذلك في السنوات الأخيرة ما تبثه الفضائيات من فتاوى تعبر عن الجهل وضحالة التفكير وانعدام الشعور بالمسئولية الدينية، وعدم الفهم لفقه الواقع. ويصر هؤلاء الجهال على رفض ما ذهب إليه أبو حنيفة –مثلاً– من أن إخراج زكاة الفطر نقدًا أصلح للفقير ولكن هناك من يقول حتى يومنا هذا: لا تقبل إلا أن تكون شعيرًا أو تمرًا. كما يفتي بعض الجاهلين الذين يحرمون التصوير جملة وتفصيلاً بأن الكتب المدرسية إذا اشتملت على صور البشر –وأصبح ذلك مما عمت به البلوى– فالفتوى هي قطع رءوس هذه الصور حتى لا تكون ممثلة لكائن بشري وهو أمر محرم في عرفهم لا يجوز شرعًا.

خامسًا: افتعال عداوة بين الاستنارة والدين

فالذي يدعو إلى الاستنارة في نظر المتعصبين الجاهلين يعد علمانيـــًا ملحدًا، على الرغم من أن الاستنارة والتنوير من النور، والإسلام بنص القرآن جاء ليخرج الناس من الظلمات إلى النور. واستنار بمعنى طلب النور، والله نور السموات والأرض، والإسلام دين يدعو إلى تمكين العقل من بسط نوره على كل شيء في هذا الكون، والتنوير يريد ذلك أيضًا.

سادســًا: شيوع الفهم المتخلف لدور المرأة في المجتمع

والنظر إليها على أنها كائن أقل شأنـــًا من الرجل. ويصر الجاهلون المتعصبون على هذه النظرة الدونية للمرأة حتى لو وصلت إلى أرقى مراتب الثقافة والمعرفة. وقد رأينا ما انتهى إليه فقهاء اليوم بشأن اشتغال المرأة

بالقضاء. ويحتج هؤلاء الجاهلون بأن شهادة المرأة نصف شهادة الرجل وأن نصيبها من الميراث نصف نصيب الرجل، وأن هذا دليل على أنها في مرتبة أدنى من الرجل. وهذا فهم خاطئ انتشر بين الفقهاء وترسخ في الأذهان منذ قرون.

وحقيقة الأمر في موضوع شهادة المرأة أنها مساوية تمامـــاً لشهادة الرجل، وللقاضي أن يحكم بشهادة رجل واحد أو امرأة واحدة طالما اطمأن قلبه لذلك. أما الآية الواردة في القرآن الكريم والتي اعتمد عليها الفقهاء وعمموها –دون دليل– على جميع أنواع الشهادة فإنها لا تتعلق بالشهادة أصلاً، وإنما تتعلق بما يسمى الإشهاد على الدَّيْن فقط. وذلك في قوله تعالى: ﴿**يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ إِذَا تَدَايَنتُم بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ**﴾ إلى قوله تعالى: ﴿**وَاسْتَشْهِدُواْ شَهِيدَيْنِ مِن رِّجَالِكُمْ فَإِن لَّمْ يَكُونَا رَجُلَيْنِ فَرَجُلٌ وَامْرَأَتَانِ**﴾ (سورة البقرة: ٢٨٣).

وهذه الآية توصي الدائن والمدين بكتابة ورقة بينهما لحفظ حق الدائن وأن يشهد على ذلك رجلان أو رجل وامرأتان، وليس في ذلك إلزام على الدائن والمدين. فإذا لم يكتبا ذلك فلا حرج عليهما، أما شهادة امرأتين هنا فإنه يرجع إلى عدم خبرة المرأة حينذاك في الأمور المالية. ولذلك سببت الآية ذلك بقوله: ﴿**أَن تَضِلَّ إِحْدَاهُمَا فَتُذَكِّرَ إِحْدَاهُمَا الأُخْرَى**﴾، بمعنى أن تنسى إحداهما فتذكرها الأخرى وذلك زيادة في الاستيثاق. أما ما عدا واقعة الإشهاد هذه فشهادة المرأة مساوية لشهادة الرجل تمامًا، وقد أخطأ بعض الفقهاء في تعميم الحكم على كل أنواع الشهادة.

وأما مسألة الميراث فإن الآية الواردة في هذا الشأن هي قوله تعالى:﴿**يُوصِيكُمُ اللَّهُ فِي أَوْلادِكُمْ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الأُنثَيَيْنِ**﴾، والآية واضحة تمامًا في أنها في شأن أولاد المتوفى وفي حالات محدودة، والتفرقة هنا لها سبب اقتصادي بحت. فالولد في الأسرة –من وجهة النظر الإسلامية– يتحمل مسئولية الإنفاق على أبويه وإخوته وأخواته وعلى أسرته إذا كان متزوجًا، أما نصيب البنت فإنها ليست ملزمة أصلاً بالإنفاق منه على أحد من أفراد الأسرة، وإذا كانت متزوجة فنفقتها على زوجها. ولها الحق في استثمار ما يؤول إليها من ميراث دون وصاية من أحد. وقد حقق العلماء الثقات مسألة الميراث ووجدوا أن المرأة ترث نصف الرجل في أربع حالات فقط للأسباب المشار إليها. ولكن هناك أكثر من ثلاثين حالة ترث فيها المرأة مثل نصيب الرجل أو أكثر منه أو ترث وهو لا يرث، وحتى لا يكون ذلك مجرد كلام نظري فهذا مثال على ذلك:

إذا توفيت زوجة وتركت زوجًا وبنتًا وأماً وأبًا وأخًا فيكون توزيع التركة على النحو التالي:

الزوج	البنت	الأب	الأم	الأخ
الربع	النصف	السدس	السدس	محجوب لا يرث

ويلاحظ في هذا المثال:

١) أن البنت وهي أنثى ورثت ضعف الزوج وهو ذكر، وأكثر من ضعف ميراث الأب وهو ذكر.
٢) ميراث الأم وهي أنثى مثل الأب وهو ذكر.
٣) الأنثى (الأم والبنت) ورثت والذكر (الأخ) لم يرث.

وقد أثير الكثير من الكلام في عام ٢٠٠٨ عن هذه المسألة وكأنها فتح جديد مع أن المجلس الأعلى للشئون الإسلامية كان قد أصدر كتابًا منذ أكثر من سبع سنوات عنوانه "حقائق الإسلام في مواجهة شبهات المشككين"، وورد في هذا الكتاب الرد على الكثير من الشبهات ومن بينها شهادة المرأة وميراثها، وذلك حتى تتضح الأمور فالمسألة ليست بفتح جديد أو بحث جديد ولكنها موجودة ومعروفة لمن يريد التعرف عليها.

سابعًا:

هناك مظاهر أخرى لتخلف الفكر الديني وتتمثل في البحث عن الإعجاز العلمي في القرآن دون التركيز على البحث العلمي والتنافس فيه مع الآخرين. والأمر الجدير بالذكر أن البحث في الإعجاز العلمي في القرآن مبني على ما توصل إليه علماء الغرب من نتائج علمية باهرة. فحتى هؤلاء الباحثون عن الإعجاز العلمي هم عالة على علماء الغرب.

وهناك أيضًا محاولات لأسلمة العلوم. ومن المعلوم أن العلم لا وطن له ولا دين. وقد أُمرنا أن نطلب العلم ولو في الصين. فهل العلم الذي نطلبه في الصين أو في غيرها من البلدان غير الإسلامية علم ديني أم هو مطلق العلم الذي هو قسمة مشتركة بين البشر جميعًا، وكلٌّ يصل إلى هذا العلم حسب الجهد الذي يبذله في البحث والتنقيب؟ إننا عندما نقرأ قول الله تعالى: ﴿**وَسَخَّرَ لَكُم مَّا فِي السَّمَاوَاتِ وَمَا فِي الأَرْضِ جَمِيعًا مِّنْهُ إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ**﴾ (سورة الجاثية: ١٣)، نجد أن ختام الآية واضح في أن آيات الله في الكون وفي الإنسان لن تتضح إلا لكل من يعمل عقله وفكره بصرف النظر عن جنسه أو لونه أو معتقده. وقد فكر الآخرون وبحثوا ودرسوا ووصلوا إلى ما وصلوا إليه من نتائج علمية باهرة. أما المسلمون فقد وقفوا -للأسف الشديد- عند التغني بالأمجاد

واجترار الذكريات الجميلة. وقد عاب جمال الدين الأفغاني هذا الموقف من المسلمين، فقد زاره شكيب أرسلان عندما كان شبه أسير في الأستانة، ودار الحديث بينهما حول ما روي من أن العرب عبروا المحيط الأطلنطي قديمًا واكتشفوا أمريكا قبل أن يكتشفها كريستوفر كولومبس، فيقول الأفغاني: "إن المسلمين أصبحوا كلما قال لهم الإنسان: كونوا بني آدم، أجابوه: إن آباءنا كانوا كذا وكذا وعاشوا في خيال ما فعل آباؤهم، غير مفكرين بأن ما كان عليه آباؤهم من الرفعة لا ينفي ما هم عليه من الخمول والضعة، ثم يقول: نعم، قد كان آباؤكم رجالاً، ولكنكم أنتم أولاء كما أنتم، فلا يليق بكم أن تتذكروا مفاخر آبائكم إلا أن تفعلوا فعلهم".

ثامنًا: الغلو في الحديث عن الغيبيات

ومن مظاهر التخلف في الفكر الديني التركيز على أمور غيبية، لا سند لها من صحيح الدين، وذلك على حساب العقل الإنساني. وقد ترتب على ذلك حدوث نوع من الشلل في الفكر الديني، والميل إلى التواكل بدلاً من الاعتماد على الإرادة الإنسانية.

وهناك فريق من الصوفية يتحدثون عن أشياء في عالم الغيب لم يرد لها ذكر لا في كتاب الله ولا في سنة رسوله، ولا تعدو أن تكون مجرد انطباعات ذاتية، وتعد من قبيل الرجم بالغيب. فالغيب قد استأثر الله وحده بعلمه كما جاء في القرآن الكريم: ﴿**عَالِمُ الْغَيْبِ فَلا يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَدًا * إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَدًا**﴾ (سورة الجن: ٢٦-٢٧). وفي موضع آخر: ﴿**وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ**﴾ (سورة الأنعام: ٥٩).

ومن المعروف أن العلم إما ديني أو دنيوي؛ "فالعلم الدنيوي متروك للاجتهاد المطلق، وأساسه الملاحظة والتجربة والاستقراء، وليس للوحي الإلهي دخل في بحوثه الكيماوية أو كشوفه الفلكية أو إنتاجه الصناعي..الخ"، ومن هنا فإنه قسمة مشتركة بين جميع البشر لا دخل فيه للجنس أو الدين أو اللون. أما العلوم الدينية فإنها تعتمد بطبيعة الحال على الوحي الإلهي وما صح من حديث الرسول عليه الصلاة والسلام. وما عدا ذلك أوهام وأباطيل.

وقد نقل الشيخ محمد الغزالي -رحمه الله- نصًا لأحد المنتسبين إلى التصوف يتحدث فيه عن مراتب أهل الغيب الذين يسميهم أهل الباطن أو أهل الديوان، ويفصل القول في الحديث عن الغوث الأعظم والأوتاد والأبدال السبعة والنقباء الاثني عشر والنجباء السبعين...إلى آخره. ويزعم صاحب النص أن هؤلاء لهم تأثير في عالم الشهادة،

ويتهم من يعارض ذلك أو ينكره بالجهل والهرطقة. وكل ذلك كلام لا أساس له في صحيح الدين ولا سند له من قرآن أو سنة. وهناك -للأسف الشديد- كتب يقرؤها الناس محشوة بالكثير من مثل هذه الخرافات حول موضوعات غيبية ما أنزل الله بها من سلطان. وإن شغل الناس بتفصيلات غيبية لم ترد في القرآن والسنة عن الجنة والنار وعذاب القبر وأهوال يوم القيامة مرفوض دينيـــاً. ومن نافلة القول أن نشير إلى أنه كلما غاب العقل أوغل الناس في مثل هذه الأمور التي تصرفهم عن الاهتمام بدنياهم وتعميرها والعمل على تقدمها وازدهارها بالعلم في مختلف جوانبه وتعدد تخصصاته كما أمرنا الإسلام بذلك. ومن بين هذه الأمور تذكرون منذ وقت قريب حين قيل إن هناك شجرةً مكتوبًا عليها "لا إله إلا الله" فتقاطر الناس زرافات ووحدانا لرؤية ما اعتبروه معجزة، وكل هذه الأمور خرافات وأوهام ومجرد مصادفات لا صلة لها بالدين لا من قريب ولا من بعيد.

ويوجه الشيخ الغزالي اللوم في هذا الصدد إلى هؤلاء الذين يتحدثون باسم الدين ويحلو لهم دائمًا الحديث في الغيبيات وغيرها من أمور لا تمت لحياة الناس بصلة فيقول: "إن اللوم يتجه إلينا -نحن دعاة الإسلام- لأننا لا نعرف طبيعة العصر الذي نعيش فيه، والمنطق الذي يقنع أهله، والشبهات التي جدت مع مدنيته. وبعضنا قد يحيا متخلفًا عن عصره ألف سنة، يخاصم فرقـــًا بادت، ويناقش قضايا نسيت، ما يحب الناس أن يسمعوا عنها جدًّا ولا هزلاً... والإسلام لا يخدم بهذا الأسلوب".

٥) محاولات تجديد الفكر الديني

وبعد أن عرضنا نماذج من مظاهر تخلف الفكر الديني نتحول إلى الحديث عن بعض محاولات الإصلاح والتجديد بهدف إزالة الخلل الذي أصاب الفكر الديني منذ زمن طال أكثر من اللازم. فاعتمادًا على المأثور النبوي عن التجديد، السابق الإشارة إليه، وجدنا العديد من مفكري المسلمين المستنيرين يبذلون جهودهم في سبيل تجديد الفكر الديني. وفي هذا الاتجاه وجدنا الشيخ أمين الخولي في كتابه (المجددون في الإسلام) يعود بنا إلى المؤلفين القدامى الذين كرسوا جهودهم في قضية التجديد. ومن هؤلاء جلال الدين السيوطي الذي توفي عام ٩١١هـ في كتابه: "التنبئة بمن يبعثه الله على رأس كل مائة"، والمراغي الجرجاوي الذي توفي عام ١٠٣٥هـ في كتابه: "بغية المقتدين ومنحة المجددين على تحفة المهتدين".

وقد بلغت فكرة التجديد للدين -كما يقول الشيخ أمين الخولي- إلى حد أن نظمت شعرًا كما نظمت متون العلوم. وقد بدأ حديث الأقدمين عن التجديد مبكرًا منذ حوالي القرن الثالث الهجري. وقد فهم الغزالي -المتوفى في بداية القرن السادس الهجري- التجديد على أنه "إحياء لعلوم الدين" وله في ذلك كتابه الكبير المعروف بهذا

الاسم. ولكنه فضلاً عن ذلك كان يؤكد دور العقل الذي يرى فيه قبسًا من نور الله. ويرى أن ما يوحي ظاهره من النصوص بمخالفة العقل يجب تأويله ليتفق مع العقل. وكان يرى ضرورة المصالحة بين العقل والدين. وهذا ما اتجه إليه معظم فلاسفة الإسلام كل بطريقته الخاصة.

وتواصلاً مع الجهود القديمة شهد العصر الحديث الكثير من محاولات التجديد على يد جمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وغيرهما ممن خصص لهم أحمد أمين كتابه "زعماء الإصلاح في العصر الحديث". ومن بين الأسماء البارزة في هذا الصدد الشيخ حسن العطار وتلميذه رفاعة الطهطاوي والشيخ محمد مصطفى المراغي والشيخ شلتوت ومحمد إقبال ومالك بن نبي وغيرهم كثيرون. ولكل منهم أسلوبه في التجديد ومنهجه في الإصلاح. ولكنهم جميعًا يتفقون في الهدف المتمثل في ضرورة فهم الدين على أنه دين محرك للحياة بكل أبعادها، فهو علم ومعرفة وأخلاق وحضارة، فضلاً عن كونه عقيدة وشريعة. أما الشيخ حسن العطار فقد أصبح شيخًا للأزهر فيما بعد وعاش في فترة الحملة الفرنسية على مصر، وكان شغوفًا بالتطلع إلى منجزات العلم بمختلف صوره وكان يذهب لمشاهدة إنجازات العلماء الفرنسيين وآخر ما توصلوا إليه في الهندسة والطب وفي غيرها من العلوم الأخرى، وله بعض الرسائل في هذا الصدد وهذا ما لا يعرفه الكثيرون، وقد اختار الشيخ حسن العطار الشيخ رفاعة الطهطاوي ليكون إمامـــًا للبعثة التي سافرت إلى فرنسا، وقد استطاع رفاعة الطهطاوي بعقليته وفكره أن يكون أنبغ من كل من ذهب ليرعاهم دينيـــًّا، وأوصاه الشيخ حسن العطار عند سفره بأن يدون كل ما تراه عينه وما يصل إلى سمعه من أي شيء يفيد، ولذلك كتب الشيخ رفاعة الطهطاوي كتابه "تخليص الإبريز في تلخيص باريز" عملاً بذلك. وقد ألف الشيخ عبد المتعال الصعيدي في منتصف القرن الماضي مجلدًا كبيرًا بعنوان "المجددون في الإسلام". كما ألف محمد إقبال كتابه المعروف "تجديد التفكير الديني في الإسلام". وقد كانت آلية التجديد لكل هذه الجهود تتمثل في مبدأ الاجتهاد الذي يعد اليوم الفريضة الغائبة في عالمنا الإسلامي المعاصر.

وقد فسر الأقدمون التجديد الوارد في الحديث النبوي "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مائة سنة من يجدد لها دينها" بأنه "إحياء السنة وإماتة البدعة". وكان الشيخ محمد عبده أيضًا يدعو إلى الرجوع إلى ما كان عليه سلف الأمة قبل ظهور الخلاف، مع تأكيده على التقليل من شأن كتب المتأخرين. ونرى هنا دعوة إلى إحياء التراث القديم. فالتجديد لدى محمد عبده لا يقوم على رفض التراث جملة وتفصيلاً، ولا يقوم أيضًا على الوقوف عند التراث كما هو دون بذل أي محاوله لتأويله وتطويره.

وما ذهب إليه الشيخ محمد عبده في هذا الصدد يجب أن يفهم في إطار رفضه للتقليد ودعوته إلى أن "الفكر الصحيح يوجد بالشجاعة" كما يقول، والشجاعة هنا قسمان: شجاعة في رفع القيد الذي هو التقليد الأعمى، وشجاعة في وضع القيد ويعني بذلك العقل الذي هو الميزان الصحيح الذي لا ينبغي أن يقرر رأي ولا فكر إلا بعدما يوزن به ويظهر رجحانه. ويرجع الشيخ محمد الغزالي التجديد بالإضافة إلى الحديث السابق ذكره إلى حديث نبوي آخر يقول "يحمل هذا العلم من كل خلف عدوله، ينفون عنه تحريف الغالين، وانتحال المبطلين، وتأويل الجاهلين". ويشير إلى بعض أمثلة من تأويلات الجهال القائلين بإبطال كروية الأرض وغير ذلك من أمثلة تعبر عن عقول مريضة للفئات المشار إليها في الحديث، وهي فئات الغالين المتشددين والمبطلين والجاهلين ثم يقول: "إن تجديد الفكر الديني يتطلب عقلاً أنضج وقلبًا أذكى، يتطلب بصرًا بأخطاء التاريخ ومزالق الأجيال، يتطلب علماء بالكتاب لا مجرد قراء، وخبراء بالسنة لا مجرد رواة، وفقهاء في الشرع لا مجرد مقلدين، وبصراء بالتربية والتثقيف لا عبيد تقاليد سائدة وأصحاب دراسات عفنة".

وإجمالاً فإن مظاهر تخلف الفكر الديني التي أشرنا إليها من شأنها أن تعطينا مؤشرًا على ما ينبغي أن يكون عليه مسار تجديد الفكر الديني، فبضدها تتميز الأشياء -كما يقال- وفي هذا الصدد نعتقد أن التجديد المطلوب يمكن أن يتحقق إذا تهيأت الظروف المناسبة لذلك والتي تؤدي إلى الوفاء بمتطلبات التجديد؛ وذلك على النحو التالي:

أولاً: فتح باب الاجتهاد وتمكين العقل من أداء دوره كاملاً في الحياة وفي فهم الدين

فالعقل -كما يقول الشيخ محمد عبده- "يجب أن يحكم كما يحكم الدين، فالدين عرف بالعقل، ولابد من اجتهاد يعتمد على الدين والعقل معـــًا حتى نستطيع أن نواجه المسائل الجديدة في المدنية الجديدة، ونقتبس منها ما يفيدنا، لأن المسلمين لا يستطيعون أن يعيشوا في عزلة، ولابد أن يتسلحوا بما تسلح به غيرهم. وأكبر سلاح في الدنيا هو العلم، وأكبر عمدة في الأخلاق هو الدين ومن حسن حظ المسلمين أن دينهم يشرح صدره للعلم ويحض عليه، وللعقل ويدعو إليه، وللأخلاق الفاضلة التي تدعو إليها المدنية الحاضرة".

والاجتهاد ينبغي أن يوجه إلى فقه الواقع، وتلافي أخطاء السابقين وتحاشيهم الخوض في قضايا هي من صميم الواقع الحياتي. فقد كان من أبرز نقاط الضعف في الفقه الإسلامي قضايا الفقه السياسي وشئون العمل والعمال. وينبغي أن يتجه الاجتهاد أيضًا إلى إعادة النظر في اجتهادات السابقين في ضوء متغيرات العصر وإنجازات العلم وضرورات الحياة المتجددة باستمرار. والشجاعة التي أشار إليها الشيخ محمد عبده تقتضي أيضًا حسن اختيار ما في المذاهب القديمة من محاسن، ورفض ما لا يتفق مع العقل وظروف العصر من آراء متحفية عفا عليها الزمن. وفي

هذا الإطار كان الشيخ شلتوت موفقـــاً حينما اختار رأي الإمام أبي حنيفة الذي يقضي بأن إتلاف مال الذمي كالخمر والخنزير يستوجب التعويض، وأن المسلم إذا قتل كافرًا يحكم عليه بالقتل قصاصـــاً. ولأصحاب المذاهب الأخرى تصورات أخرى لا يمكن الأخذ بها ولا يجوز الالتفات إليها.

إن العبودية للمذاهب الضيقة قد سدت على الناس مسالك الحياة، وأرهقت عقولهم وصعَّبت عليهم حياتهم. والدين أرحب صدرًا من الكثير من الغثاء الذي ينشره المتشددون على الناس ليل نهار. فالشريعة الإسلامية قائمة على التيسير ورفع الحرج عن الناس. والنبي صلى الله عليه وسلم -كما تقول عائشة- ما خيِّر بين أمرين إلا اختار أيسرهما ما لم يكن إثمـــاً، وهو القائل: "الدين يسر لا عسر ولن يشاد الدين أحد إلا غلبه". والقرآن نفسه يدعو إلى التيسير على الناس في قوله تعالى: ﴿**وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ**﴾ وفي قوله تعالى: ﴿**يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ**﴾.

واعتمادًا على هذه التعاليم، وبعيدًا عن المذهبية المتحجرة، وجدنا الشيخ محمد مصطفى المراغي حينما كان رئيســـاً للمحكمة العليا الشرعية يشكل لجنة لتنظيم الأحوال الشخصية برئاسته ويوجه اللجنة إلى عدم التقيد بمذهب الإمام أبي حنيفة إذا وجدت في غيره ما يناسب المصلحة العامة للمجتمع، ومن بين ما قاله لأعضاء اللجنة: "ضعوا من المواد ما يبدو لكم أنه يوافق الزمان والمكان، وأنا لا يعوزني بعد ذلك أن آتيكم بنص من المذاهب الإسلامية يطابق ما وضعتم. فالشريعة الإسلامية فيها من السماحة والتوسعة ما يجعلنا نجد في تفريعاتها وأحكامها في القضايا المدنية والجنائية كل ما يفيدنا في كل وقت، وما يوافق رغائبنا وحاجاتنا وتقدمنا في كل حين... فالمسائل الفقهية مادامت غير قطعية فهي قابلة بحكم الشرع للتجديد والتغيير".

ثانيـــاً: ضرورة المصالحة بين الدين والعلم

فالإسلام كدين لا يعادي العلم ولا يصادم أي حقيقة علمية. وما يقره العلم لا يرفضه الدين. ولا يغيب عن الأذهان أن الآيات الخمس الأولى من الوحي القرآني لم تحدث الناس عن العقائد أو العبادات، وإنما حدثتهم عن مفاتيح الحضارة. فقد طلبت منهم القراءة مرتين: قراءة الكتاب المسطور وهو القرآن الكريم، وقراءة الكتاب المنظور وهو الكون كله بسمائه وأرضه وما بينهما من كائنات بشرية وغير بشرية، كما تضمنت هذه الآيات التأكيد على العلم الذي علمه الله للإنسان والإشادة به وبالقلم الذي هو وسيلة تدوين العلم وبالإنسان حامل هذا العلم والمسئول عن تطبيقه في دنيا الناس. والنبي عليه الصلاة والسلام جعل طلب العلم -مطلق علم- فريضة على كل مسلم ومسلمة، وأخبرنا أن الملائكة تضع أجنحتها لطالب العلم رضا بما يصنع، وأشار إلى أن من سهل

لامرئ طريقـــاً إلى العلم سهل الله له طريقـــاً إلى الجنة. فهل يعقل أن دينـــاً يحث على العلم ويدعو إلى طلبه حتى ولو في الصين يمكن أن يتناقض مع العلم؟ لقد رفع الله قدر العلماء وجعلهم أخشى الناس لله لأنهم الذين يدركون أسرار الكون وجمال صنعه وجلال خالقه، وجعل الإسلام مداد العلماء مساويـــاً لدماء الشهداء. (وقد كنا ونحن طلاب في المرحلة الثانوية نقرأ كتابـــاً مترجمـــاً في ذلك الوقت بعنوان "الله يتجلى في عصر العلم" كتبه عدد من العلماء الغربيين في كل التخصصات وانتهوا إلى القول بأن بحوثهم العلمية قادتهم إلى أن هذا الكون لا يمكن أن يكون قد خلق بمحض الصدفة ولابد أن تكون هناك قوة خارقة وراء هذا الكون هي التي تسيره وهي التي قامت بخلقه وتتمثل في قدرة الله سبحانه وتعالى).

ثالثًا: تمكين المرأة من أداء دورها الفاعل في الحياة

فالمرأة كائن بشري مثل الرجل، والنساء-كما يقول الرسول- شقائق الرجال وفي الآية الكريمة: "**وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ**" (سورة البقرة: ٢٢٨). وقد انفرد الإسلام من بين كل الأديان بإعطاء المرأة حقوقها كاملة، ولكن الفهم الخاطئ والتأويلات الباطلة التي انتشرت على مدى القرون قد ظلمت المرأة وهضمت حقها وسلبت إرادتها، وجعلت منها كمـــاً مهملاً ينبغي أن يختبئ عن الأعين تحت نقاب لا يراها أحد. ولن يستطيع المجتمع أن يتغلب على الكثير من مشكلاته إلا إذا كانت المرأة شريكـــاً مساويـــاً للرجل يُحترم رأيها وتُحترم حريتها وتُصان آدميتها وعقلها وفكرها.

رابعًا: إعادة النظر في المناهج التعليمية

من الأمور التي تساعد على تصحيح مسار الفكر الديني إعادة النظر في المناهج التعليمية سواء في المعاهد الدينية أو في التعليم العام من أجل تعليم النشء التفكير النقدي حتى يستطيع أن يميز بين النافع والضار من الآراء التي يسمعها صباح مساء، وأن يوازن بينهما ويعمل عقله وفكره في تقييمها فلا يختار منها إلا ما يعتمده العقل ويقرره المنطق السليم مع التأكيد على أن الإسلام لا يمكن أن يصادم العقل والمعقول."فالعقل—كما يقول الإمام الغزالي- كالأساس والشرع كالبناء، ولن يغني أساس ما لم يكن بناء، ولن يثبت بناء ما لم يكن أساس. فالعقل شرع من داخل والشرع عقل من خارج وهما متعاضدان بل متحدان" وتسليح أطفالنا وشبابنا بسلاح التفكير النقدي من شأنه أن يحميهم من كل شكل من أشكال التطرف والتعصب والإرهاب. وفي ذلك حماية للمجتمع من شر هؤلاء المتطرفين المتشددين الذين يقومون بعمليات غسيل أو مسح مخ لضحاياهم حتى تكون عقولهم مبرمجة حسبما يريد هؤلاء المتطرفون.

خامسًا: إعادة النظر في فهم السابقين للحديث النبوي عن التجديد

فالاقتصار اليوم في عصر ثورة المعلومات والاتصالات على فهم التجديد بأنه إحياء السنة وإماتة البدعة ليس كافيـــًا. فتصحيح الحاضر بالنظر إلى الماضي فقط كمعيار دون مراعاة للمستقبل ومستجدات العصر وظروف الحاضر وفهم الواقع يعد تصحيحًا قاصرًا، فتطبيق المعايير القيمية دون فهم لظروف الزمان والمكان والأحوال لن يحقق المقصود بل ربما يؤدي إلى العكس تمامًا. والأمر يحتاج إلى تحديد المفاهيم أولاً لمعرفة معنى السنة ومعنى البدعة والفرق بين ما هو عادة وما هو عبادة، وبين ما هو مجرد تقاليد وأعراف وما هو قيم دينية وأخلاقية، بالإضافة إلى فهم كل الظروف والملابسات حتى يمكن الوصول إلى الصيغة المعقولة للتجديد.

خاتمة

وقبل أن نختم هذه المحاضرة أود أن أشير في النهاية إلى أنه على الرغم من الجهود التجديدية المتواصلة على مدى العصور، حيث لا يخلو عصر من مجدد أو مجددين بمقتضى حديث التجديد، فإن هذه الجهود لم تستطع للأسف الشديد أن تشكل تيارًا عامًّا غالبًا. فلا تزال الغالبية العظمى من فقهائنا –ليس في مصر فقط وإنما على مستوى العالم الإسلامي– تقليديين مقلدين لا يريدون أن يخرجوا من نطاق المذهبية الضيقة التي تعلموها ودرجوا عليها، وينظرون إليها على أنها الدين، وأنه لا يجوز المساس بها كما يشير إلى ذلك الشيخ المراغي أيضًا حين يقول: "إن فريقـــًا من متأخري العلماء رأوا أن كل ما جاء في كتب الفقه من المتون والحواشي والآراء المصيبة والمخطئة، كل ذلك من الدين وأصوله التي يجب أن نتمسك بها ولا نحيد عنها، وهم مخطئون في هذا الفهم... ومن غير المعقول أن نضع قانونـــًا أو كتابـــًا أو مبدأ في القرن الثاني عشر من الهجرة ثم نجيء بعد ذلك فنطبق هذا القانون أو المبدأ سنة ١٣٥٤هـ". وقد قال الشيخ المراغي هذا الكلام منذ ثلاثة أرباع القرن، ولا نزال نعيش حتى يومنا هذا ذات الظروف التي جعلته يقول ما قال.

وهذه المواقف المتحجرة تسير في اتجاه مضاد لسنة الحياة وطبيعة الأشياء. فركب الحياة يواصل السير بلا انقطاع وعجلة الزمن لا تتوقف عن الدوران، ولكن عقول كثير من القائمين على أمر الدين لم تعد قادرة على مسايرة الزمن ولا مؤهلة لفهم تطورات العصر. وأصبحت أصوات المنادين بالتجديد بمثابة صرخة في وادٍ أو نفخة في رماد. وتقنع الغالبية العظمى من علماء الدين في عالمنا العربي والإسلامي بما لديهم من علم قديم ورثوه عن الأسلاف، وينامون قريري الأعين يغطون في سبات عميق لا شأن لهم بما يدور في عالم اليوم، يسخرون من دعاة التجديد ويعتبرونهم مارقين خارجين عن جادة الصواب. أما غيرهم ممن يحتكرون الإسلام لأنفسهم ويقْصُون

غيرهم من ساحته؛ فكل همهم هو الحصول على مكاسب سياسية تصل بهم إلى كراسي الحكم. وهكذا يتجنى هؤلاء وأولئك على الإسلام أكثر من جناية خصومه عليه.

ولاشك في أن قعود علماء الأمة ومجتهديها عن تحمل مسئولياتهم قد فتح الباب على مصراعيه للغلاة والمتشددين والمتعصبين والجاهلين، الأمر الذي عم بلاؤه واشتدت وطأته، وتم اختزال الدين في بعض الشكليات التي خرجت به عن جوهره الحقيقي في كونه دينـــاً للحياة. إن الأمر جد لا هزل فيه ولم يعد يحتمل التأخير. وفكرنا بصفة عامة، وفكرنا الإسلامي بصفة خاصة، في أشد الحاجة إلى التجديد لنضخ في شرايينه دماء ثقافة جديدة تعمل على تمكين العقل من أداء دوره كاملاً في الحياة، وتحريك الطاقات الكامنة لدى الشباب، وتشجيع الراغبين في العمل على المشاركة الجادة من أجل تغيير الواقع المتخلف وإنقاذ أمتنا مما يتهددها من تطرف بغيض في الفكر والسلوك، وإذا أردنا أن تكون الجهود التجديدية مثمرة فمن الضروري أن تتلاقى هذه الجهود المبعثرة وتتجمع على كلمة سواء. فالجهود الحالية–مع احترامنا لأصحابها– مصابة بداء التشرذم في جزر منعزلة دون أي تنسيق، الأمر الذي يفقدها الكثير من الفاعلية والتأثير.

فهل نطمع في توحيد هذه الجهود حتى تؤتي أكلها في وقت قريب؟ إن هذا أمل نرجو أن يتحول إلى عمل، وإن غداً لناظره قريب.

جابر عصفور:

ماذا يمكن أن يقال بعد هذه المحاضرة الجامعة الشاملة؟ فأنا شخصيـــاً تعلمت منها كيف ينبغي أن يكون المرء شجاعـــاً جسورًا في استخدام عقله دون أن يخشى شيئـــاً ودون أن يبالي بآراء المتطرفين والجهال والسفهاء. والآن نأتي إلى ردود أفعالكم على هذه المحاضرة الممتعة.

سعيد زلط:

ذكر المفكر عدلي أبادير في جريدة الأسبوع عدد ٦٠٦ أن المملكة العربية السعودية أنفقت ٨٧ مليار دولار لنشر المذهب الوهابي في مصر، كما أنني قد قدمت لمعالي الوزير كشفًا بأسماء منظمات التنصير والتبشير المسيحية الأمريكية والأوروبية العاملة بنشاط كبير في محافظات مصر. كما تجب الإشارة إلى أن هناك خمسين ألف مصري متزوجين من إسرائيليات. من ناحية أخرى، توجد فتوى شرعية بتحريم الجمع بين العمرة والحج على أن

يكون الحج مرة واحدة في العمر وأن الحج على نفقة الدولة حرام، فما رأي معالي الوزير في هذه الفتوى؟ كما أتساءل متى يتم صدور القوانين الهامة حول نقل الأعضاء البشرية والقصاص والمحاسبة والحسبة طبقـــاً للشريعة الإسلامية؟ ومتى يتم المنع النهائي لاحتفالية مولد أبو حصيرة في دمنهور خاصة بعد صدور حكم محكمة القضاء الإداري؟ وما موقف وزارة الأوقاف في مسألة صفقة بيع شركات عمر أفندي، مع ضرورة إيضاح موقفها من أرض الزمالك مقابل انتفاع جنيه للمتر؟ وأخيرًا أناشد بضرورة إنشاء بعض جامعات كلية الأزهر بالإسكندرية رحمة من سفر طلابنا وأبنائنا من الإسكندرية إلى دمنهور وإيتاي البارود وشكرًا لكم.

سعد مهلل محمد:

على الرغم من ثراء اللغة العربية بألفاظها ومفرداتها إلا أنني أجد نفسي عاجزًا عن التعبير عما يجيش في نفسي من شكر لمعالي وزير الأوقاف على هذه المحاضرة القيمة، لكنني رأيت أن الحديث عن أي شيء قبل التطرق إلى مسألة المعاملة المالية للدعاة فيه شيء من عدم الإنصاف؛ فالداعية واجهة اجتماعية ونتمنى الاهتمام بهذا الموضوع من قِبَل معالي الوزير.

أعرض أيضًا موضوع اختلاف الأهلّة وتوحيد الأذان، فهما قضيتان قلَّ شاكراهما وكثر شاكيهما، كذلك المسابقات الدينية التي تجريها وزارة الأوقاف التي احتُكرت على بعض الأفراد، إذ نجد ذلك من خلال شرط السن، فبعض الأصدقاء قد مَنَّ الله عليهم بحفظ القرآن الكريم وذهبوا للالتحاق بالمسابقات القرآنية فوجدوا أن السن قد اقتصر على فئة أو مرحلة عمرية معينة، ألا يرى معالي الدكتور زقزوق أن في هذا حجرًا على من مَنَّ الله عليه بحفظ القرآن الكريم؟ فإذا كان الشرط يقتصر على سبق فوزه في المسابقات فهذا جائز، أما عامل السن فأرجو توضيحه.

عبد الفتاح متولي:

تحية طيبة مباركة من عند الله لكل الحضور وللدكتور الفاضل محمود حمدي زقزوق بمناسبة تجديد الفكر الديني والذي نتمنى أن يكون فتحًا جديدًا لديننا القيم الحنيف. إن الإسلام دين ودولة فالصلاة والصوم والحج والزكاة ثوابت لا جدال فيها، والرسول عليه الصلاة والسلام يقول: "أنتم أعلم بشئون دنياكم"، وإذا كان الدستور أبو القوانين فإن القرآن أبو الدساتير الذي نحتكم به لأنه المصدر الحقيق الأصيل، والمحك الرئيسي هنا هو التطبيق فمثلاً يقول الله تعالى في محكم آياته: ﴿**وَإِذَا حَكَمْتُم بَيْنَ النَّاسِ أَن تَحْكُمُواْ بِالْعَدْلِ**﴾ و﴿**إِنَّ اللَّهَ يَأْمُرُ**

بِالْعَدْلِ وَالإِحْسَانِ وَإِيتَاء ذِي الْقُرْبَى﴾، فهذا أمر مباشر ولأن العدل أساس الملك يقول الله تعالى: ﴿**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُولَئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ﴾**. ومن قراءة الواقع المؤسف الذي نراه ونعيشه نجد الكبائر التي نهى الله عنها في القرآن، فنجد الدعارة الرسمية والقتل الجماعي ونهب وسرقة أموال هذا الشعب؛ فالدعارة من أجل السياحة التي تدر حوالي ١٢ مليار جنيه كل سنة، كذلك القتل الجماعي عن طريق السماح بدخول المواد المسرطنة للمحاصيل الزراعية والمواد الغذائية وما ينتج عن ذلك من توابع مرضية مزمنة وقتل بطيء، كذلك السرقة، فقد حقَّ علينا القول بأنه إذا سرق الصغير الضعيف أقمنا عليه الحد، وإذا سرق الكبير ساعدناه وهربناه ونجد من يدافع عنه بحجة أنه من المتعسرين وأنه إذا حوكم وحُبس فمن أين يرد ما سرقه؟ ووصلت الأموال المسروقة في عام ٢٠٠٥ إلى ٣٦٧ مليار جنيه وفي ٢٠٠٨ إلى نصف تريليون من أموال هذا الشعب، ومصدر هذا الكلام هو المجلس القومي لحقوق الإنسان الذي يترأسه الأستاذ الدكتور بطرس غالي والأستاذ الدكتور أحمد كمال أبو المجد، وكذلك الجهاز المركزي للمحاسبات الذي يرأسه المستشار الدكتور جودت الملط، ولقد استطاع الأشرار من بقايا ورثة الإقطاع ومراكز القوى من أعداء الخارج والداخل المشاركة في إدارة دفة الحكم من الباطن بسياسة الجذب إلى الخلف وصنعوا لنا السنوات العجاف في صناعة مصرية مائة في المائة، وأتوا لنا بالفقر والكساد والغلاء والبلاء والغباء. لقد طفح الكيل، فإلى أين نحن ذاهبون؟ أضيئوا لنا الطريق يا علماء الدين، نريد توضيحًا للرؤى وللفرق بين التشدد والوسطية في الإسلام وللفرق بين الجهاد والإرهاب حتى يعلم من بالخارج من هم المسلمون وتتغير الفكرة القائلة بأن المسلمين هم الإرهابيون. نحن نريد مساحة أكبر في أجهزة الإعلام حتى يأخذ علماء الدين الوقت الكافي في محاربة كل من تجرأ على الإسلام وبحكم الآية الكريمة: ﴿**وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا وَإِنَّ اللَّهَ لَمَعَ الْمُحْسِنِينَ﴾**، يجب على هذه الأمة ارتداء ثوب جديد يتطهر من الشوائب والفساد والإفساد، كما نريد فتحًا جديدًا لإحياء الدين وتعظيم دوره في بلاد المسلمين، لقد حان الوقت لأداء دوركم، لقد كنا خير أمة أخرجت للناس نأمر بالمعروف وننهى عن المنكر دون خوف أو تحفظات أو خطوط حمراء . لقد ذُكرت مصر في القرآن الكريم ووطئها الأنبياء وفيها خير أجناد الأرض، وهي العلم والإيمان والدين والتاريخ والثقافة وشعبها الأصيل المعطاء الكريم الذي انتصر بالله أكبر في عام ١٩٧٣ حربًا وعبورًا قيل عنها في أحد المؤتمرات العالمية إن شعبها لا يعرف الديمقراطية، على الرغم من أن الديمقراطية التي نملكها موجودة في القرآن ونتعامل معها ونرضى بها، وإذا ضاع إيماننا فلا دنيا ولا أمان لمن لم يُحيِ دينه، فأضيئوا لنا الطريق بفتح يليق لإحياء وتعظيم دور الدين وإعلاء كلمة الحق وترسيخ دور العدل على الأرض لصالح العباد والبلاد وأنتم عليها إن شاء الله قادرون.

إسلام السيد رمضان:

تتلخص مداخلتي في نقطتين: النقطة الأولى هي سكوت المنظمات الإسلامية الرسمية في مصر على سب شخص الرسول عليه الصلاة والسلام، والنقطة الثانية هي الحمد لله الذي أسمانا من قديم الأزل باسم المسلمين وليس بالصوفية أو الإخوان المسلمين، وقد أمرنا الله بإطاعة القرآن الكريم والسنة والسلف الصالح والخلفاء الراشدين والصحابة وليس باتباع أي جماعات إسلامية أخرى، وأنه تجب مكافحة هذه الجماعات وشكرًا.

عادل محمد أبو الخير:

أولاً أشكر معالي الوزير لتشريفه الإسكندرية، وأشكره على الكلمة التي ألقاها والتي كان فيها شفاء لما في الصدور، ويوجد لدي تعليق بالنسبة لتشرذم الفرق الإسلامية إلى فئات متعددة لأنني متأكد أن هذا هو سبب تخلف الرعية الإسلامية عن العالم المتحضر؛ فالتشرذم والمِلل والمذاهب التي أشار إليها معالي الوزير نشأت في القرن الثاني الهجري بعد وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم بناءً على آية تقول: ﴿**وَلَوْ شَاء اللَّهُ لَجَعَلَكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَلَكِن لِّيَبْلُوَكُمْ فِي مَا آتَاكُم**﴾، فالبلاء هنا يوجد لوجود أمم كثيرة يتصارعون ويتناقضون ويتنافسون بحيث تضيع قوة وحماس المسلمين في المناوشات والمشاكسات وتقول آية أخرى: ﴿**وَمَا كَانَ النَّاسُ إِلاَّ أُمَّةً وَاحِدَةً فَاخْتَلَفُواْ**﴾، إذن، فموضوع الأمة ليس الفئات أو الأحزاب ولكن الأمة كلمة تعني شعوبًا بأكملها، فالأمة المقصودة من هذه الآية هي أمة المؤمنين لوجود أمة أخرى هي أمة غير المؤمنين، ثم تأتي آية أخرى تقول: ﴿**إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُواْ دِينَهُمْ وَكَانُواْ شِيَعًا لَّسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ**﴾، فالشيع مرفوضة رفضًا تامًا في الإسلام بنص القرآن وليس اجتهادًا مني فهذا مجرد تفسير لما جاء في الآية، كما توجد آية أخرى تقول: ﴿**وَأَقِيمُوا الصَّلاةَ وَلا تَكُونُوا مِنَ الْمُشْرِكِينَ * مِنَ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ**﴾، فالشيع في الإسلام عدد كبير، فالسُنَّة مثلاً سبع عشرة فئة والشيعة الذين تفرقوا بعد قيام الدولة الأموية تراوح عددهم بين أربعين إلى خمسين فئة، وهذا مرفوض في الإسلام لأنه ينص على أن من يتبع غير القرآن يكون مشركًا.

ونأتي بعد ذلك إلى الأحاديث المنسوبة إلى رسول الله عليه الصلاة والسلام زورًا، لقد وجدت أن ٩٩% من الأحاديث تناقض آيات القرآن، ونشرت ذلك في كتاب أصدرته منذ عامين، فالأحاديث يجب أن تقنَّن بشهادة اثنين من الصحابة المعاصرين للرسول عليه الصلاة والسلام والمعروفين بأسمائهم، كما يلزم التأكد من صحة الأحاديث على الأقل بشهادة شاهدي عيان عدلين من الحاضرين عند سماعه.

متحدثة لم تذكر اسمها:

أنا آنسة عمرها خمسة وثلاثون عامًا ولم أتزوج حتى الآن لعدم اقتناعي بإقامة علاقات مع الجنس الآخر، وكان هذا طبعي منذ كنت في الجامعة، والزواج يتم عن طريق تعارف الشباب بالفتيات، وأنا محجبة وملتزمة، فيظن الناس حولي أنني متزوجة، فماذا أنا فاعلة جزاكم الله خيرًا؟

فوزي بغدادي:

أصبح العقل المصري مقبرة لبذور تلقى به فتنمو عداءً ورفضًا للآخر من خلال مناهج التعليم ورجال الدين، وأصبحنا نُقيِّم الأفراد والعلاقات على أساس العقيدة التي هي علاقة بين الإنسان وخالقه، أرجو تعليق من معالي الوزير على هذه الظاهرة التي أعتبرها دخيلة على مصر.

يسري حافظ:

هل يوجد في القرآن الكريم آيات تنسخ آيات سبقتها كما سمعنا؟ وهل يمكن الحج في أشهر مختلفة عن ذي الحجة طبقًا لقوله تعالى ﴿**الْحَجُّ أَشْهُرٌ مَّعْلُومَاتٌ**﴾؟

عبد المعبود عبد الرسول:

ينتهج العالم اليوم منهجَ وأسلوبَ الحوار لتصحيح المفاهيم المغلوطة في جميع مجالات العلم والحياة، وبهدف تجديد الفكر والثقافة، فهل تستطيع المساجد أن تصبح قنوات مفتوحة للإصلاح الاجتماعي والثقافي والديني وغيره بدلاً من إغلاقها وقصرها على الصلاة فقط؟

محمد عبد الجواد:

أطرح ثلاثة موضوعات لتعليق سيادتكم: الدعاة الذين يزعمون أنهم يعلمون كل شيء في المجتمع، وكذلك صلاة الفجر بكرات الصوف، والأذان الموحد على مستوى المحافظة الواحدة وشكرًا.

سمير محمود صديق:

ما هو الفرق بين الاجتهاد والتجديد؟ ألا يرى معالي الوزير أن دعوى الاجتهاد قد قادتنا إلى فوضى من الفتاوى التي نراها ونسمعها في وسائل الإعلام؟ كيف يمكن التحكم في هذا الأمر؟ وما هي الشروط الواجب توافرها في المجتهد؟

عصام عبد النبي:

ما رأي الدكتور زقزوق في الفضائيات؟ هل ساعدت على تجديد الفكر الديني أم أنها تسير في اتجاه آخر؟ أعتقد أنها مشتتة بين اتجاهات عدة. كذلك، من هم المعتدلون في هذه الفوضى؟

علاء محمود صبحي:

ذكر معالي الدكتور محمود حمدي زقزوق أن من أسباب التخلف في التجديد إغلاق باب الاجتهاد والتقليد الأعمى، فمن الذي أغلق هذا الباب؟ أهو قرار أم جهل من العلماء؟ وكيف نفتح هذا الباب؟ وما هي ضوابطه؟

محمد سامي:

موضوع الاجتهاد مهم جدًّا في عصرنا، ولكن ما تعليق معالي الوزير على تناول بعض الصحفيين أمورًا دينية على صفحات الجرائد عن جهل بالغ منهم وعدم تخصص مما يؤدي إلى بلبلة الناس، هل هذا اجتهاد جائز؟

أحمد ريان:

تحدث الدكتور زقزوق عن القنوات الفضائية المنتشرة في إعلامنا والتي تروج للآراء والأفكار المتشددة، فأين البديل الذي يقدم للناس الإسلام بوجهه الصحيح؟

محمد وهدان:

إلى متى ستظل القنوات الفضائية تصدر للناس فتاوى مخالفة لما قاله الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق؟ ولماذا لا توجد لجنة للاجتهاد لحصر جميع هذه الفتاوى وتحقيقها وجمعها في كتب تُنشر وتُوزَّع على جميع أنحاء العالم لتكون إجابة موحدة منعًا لبلبلة الأفكار؟

محمد سامي:

أصبح موضوع الختان قضية سياسية أكثر منها دينية، فقد تم فرضه على المؤسسات الدينية المصرية لظروف دولية، وقد غيَّر المفتي الحالي للديار المصرية رأيه بعد أن كان يحلله.

منى جابر عكاشة:

هل يرتبط تجديد الفكر الديني ارتباطـــًا وثيقـــًا بالمعتقدات الدينية والتربية والنشأة ونظرة المجتمع أم يرتبط بالتراث الفكري العريق في المجتمعات الشرقية عمومًا؟

عادل إبراهيم:

لماذا لا يقود الأزهر الشريف مهمة تحديث الإسلام وتحديث الخطاب الديني على أن يكون الدكتور محمود حمدي زقزوق إمامنا الأكبر وشيخ الجامع الأزهر؟ كما أرجو أن يتم توزيع هذه المحاضرة على نواب الشعب من الإخوان المسلمين أيضًا وعلى جميع أئمة المساجد ورجال الدين.

خالد عبد الرحيم:

هل دفتر التوفير حلال أم حرام؟

السيد عبد الحميد السيد عامر:

تجديد الفكر والتفكير الديني بإحياء علوم الدين مقرونٌ بالعقل والتعقل، فما هو الدور المنوط بالدعاة في هذا الصدد جملة وتفصيلاً؟

الطاهر محمد لاغا:

ألقى الدكتور محمود حمدي زقزوق محاضرة بعنوان "تجديد الخطاب الديني" في منتدى الحوار عام ٢٠٠٤ واليوم نستمع إلى محاضرته القيمة بعنوان "تجديد الفكر الديني" فما وجه التوافق بين المحاضرتين؟ أم أن هذه المحاضرة امتداد للمحاضرة السابقة؟ كذلك، كيف يمكن تطبيق فكرة تجديد الفكر كي تصبح حقيقة لا مجرد كلام؟ وكيف يمكن تخليص الإسلام من المتأسلمين؟

متحدث لم يذكر اسمه:

يعاني الوطن العربي عامةً ومصر خاصةً من تردي المبادئ والخلق عند الشباب، فماذا كان دور وزارة الأوقاف في الارتقاء بمستوى الخلق والتربية لشباب المستقبل؟ ولماذا لا تشرف على برامج توعية مثل التي تشرف عليها قناة العسافي أو "اقرأ" وتبثها في القنوات المصرية بين البرامج العادية والتي تتمتع بنسبة مشاهدة عالية من الشباب؟ ولماذا لا يتم اتخاذ أي إجراء تجاه القنوات التي تبث مبادئ هدامة؟

صقر السيد:

إذا كان الرسول صلى الله عليه وسلم يأخذ أيسر الأمور فهل يجوز الأخذ بأيسر الأمور من جميع المذاهب أم الالتزام بمذهب واحد بما فيه من يسر وشدة؟

جمال الدين أحمد السيد:

أين هي خطة ممارسة تبليغ الإسلام للمسلمين قبل غيرهم على هدي الرسول عليه الصلاة والسلام والذي مكث عشر سنوات في مكة وحدها كرسها كلها للتوحيد، إن إيمان المقلِّد لا يعوَّل عليه، فكيف يتم التغليب في عصرنا هذا؟ ومن يقوم بذلك؟ وما هي مواصفات القيام به للكافة؟

سعيد عبد الفتاح سالم:

متى يبدأ المسئولون في العالم الإسلامي بهداية البشرية ونقلهم من عبادة العباد إلى عبادة رب العباد ليدخلوا الجنة بدلاً من النار فهم إخواننا من بني آدم، بدلاً من الاكتفاء بالدفاع عن إهانة رسولنا صلى الله عليه وسلم وبعض الشبهات عن حقوق المرأة وغيرها.

محمود حمدي زقزوق:

شكرًا للدكتور جابر عصفور وشكرًا لمن تقدموا بمداخلاتهم سواء المكتوبة أو الشفوية. وأبدأ بالإجابة على مداخلة الأستاذ سعيد زلط؛ فيما يتعلق بما ذكره عدلي أبادير فهذا أمر لا يجوز أن نعتمد عليه ولا أن نجعل منه مرجعية أو أن يكون حجةً مسلَّما بها، ولا أريد أن أخوض في مثل هذه الأمور لأن هناك الكثير من الأمور التي تكتب في الصحف ولا نعرف مدى مصداقيتها فهناك الآن أكثر من خمسمائة مطبوعة صحفية.

ولقد ذكر صاحب التعليق أن السعودية خصصت ٨٧ مليار دولار لنشر المذهب الوهابي في مصر وهذا كلام غير صحيح فقد يكون هناك بعض الجهات مثل جماعة أنصار السنة المحمدية تموَّل من الخارج أو تأتيها بعض الكتب من الخارج، لكن هذه الجماعات لا صلة لها بالسياسة على الإطلاق، كما أن هناك جماعات دينية قد تتلقى معونات من هنا أو هناك. أما بالنسبة للتنصير فهو موجود في كل مكان في العالم، وأرى أن مواجهة التنصير تتم من خلال التوعية الدينية في أوساط المسلمين؛ فالإسلام كدين لا يجبر أحدًا على اعتناقه على الإطلاق والآية القرآنية تقول: ﴿**لاَ إِكْرَاهَ فِي الدِّينِ**﴾ و﴿**فَمَن شَاء فَلْيُؤْمِن وَمَن شَاء فَلْيَكْفُرْ**﴾، فحرية الدين والعقيدة لا دخل لأحد فيها ولا يجوز أن يتدخل أحد في عقيدة الآخر، فلا يجبره ولا يغريه. إن التنصير موجود منذ قرون وكذلك توجد الدعوة الإسلامية والدعاة المسلمون في البلاد غير الإسلامية، فكل المطلوب من الدعاة أن يعرضوا ما هو الإسلام فقط، فمثلاً أذكر أول حوار أجراه النبي صلى الله عليه وسلم مع وفد نصارى نجران وكانوا خمسة عشر شخصًا برئاسة كبير أساقفتهم "أبو الحارث"، فدخلوا مسجد النبي صلى الله عليه وسلم ولكنهم أرادوا الصلاة فبدأوا بالصلاة داخل المسجد مما استفز بعض الصحابة، ولكن النبي صلى الله عليه وسلم أمر الصحابة أن يتركوهم حتى ينتهوا من صلاتهم، وبعد انتهائهم عرضوا على النبي عليه الصلاة والسلام عقيدتهم وعرض النبي عليه الصلاة والسلام عليهم تعاليم الإسلام بكل مودة ثم انصرفوا بعد ذلك إلى بلادهم سالمين، إن هذه الرواية تعليق على ما أثير حول الحوار فيما يتعلق بالإسلام وكيفية عرض العقيدة بالحسنى، إن منهج الإسلام في الدعوة الإسلامية هو: ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾، هذا هو المنهج القرآني ولا يجوز لأحد على الإطلاق أن يخترع منهجًا آخر.

أما بالنسبة للإشراف على الحج فتوجد ثلاث جهات تشرف عليه في مصر: وزارة الداخلية وتشرف على حج القرعة لمحدودي الدخل، ووزارة السياحة وتشرف على الحج السياحي لمن يريد، ووزارة التضامن الاجتماعي وتشرف على حج الجمعيات الدينية، وكل من حج القرعة والحج السياحي يأخذ ٤٠% وحج الجمعيات يأخذ ٢٠%، أما بالنسبة لتكرار الحج والعمرة فهو أمر غير مرغوب فيه، وقد سبق لي أن قلت مرارًا وتكرارًا لمن يحج أكثر من مرة إن الأولى توجيه أموالهم التي تبذل في الحج والعمرة المتكررة لأوجه البر الكثيرة وما أكثرها في مجتمعنا.

وبالنسبة للمتزوجين من إسرائيليات فلا حق لنا في منع أي شاب من أن يتزوج من إسرائيلية أو من غير إسرائيلية، وفي مصر نسقط عن الشاب المتجنس بالجنسية الإسرائيلية الجنسية المصرية وهذا هو الإجراء الوحيد الذي يمكن أن يتبع.

أما الحج على نفقة الدولة فتوجد فكرة خاطئة لدى الكثيرين وهي أن هناك المئات ممن يحجون على نفقة الدولة وهو أمر غير صحيح؛ فبعثة الحج الرسمية –وأنا كنت رئيسًا لهذه البعثة لمدة خمس سنوات متتالية– لا تزيد عن ثلاثين فردًا ولها مهمة محددة وهي الإشراف على حجاج القرعة والسياحة والجمعيات، ويظل رئيس البعثة مهمومًا بالحجاج يساعدهم في إيجاد حل لمشكلاتهم.

وعن قضية نقل الأعضاء فقد انتهى منها مجمع البحوث الإسلامية منذ أن كان الدكتور إسماعيل سلام وزيرًا للصحة، أي منذ أكثر من عشر سنوات وهي الآن لدى مجلس الشعب، ومن الناحية الشرعية ليس هناك حرج في نقل الأعضاء ولكن لا يجوز الاتجار فيها، فلا يجوز شراؤها أو بيعها ولكن تنقل عن طريق الهبة. واختلف الأطباء في الحكم في نقل الأعضاء بعد الوفاة، وما إذا كانت الوفاة هي مجرد توقف القلب أم لابد من موت جذع المخ أو ما يسمى "الموت الإكلينيكي"، وقد ذكر مجمع البحوث الإسلامية أنه لا يستطيع الفتوى في هذه المسألة لأنها من اختصاص الأطباء، وقد اختلف الأطباء حولها وتوقفت عند هذا الحد إلى يومنا هذا، ونرجو في الدورة البرلمانية الحالية أن ينتهي هذا الموضوع.

وبالنسبة لموضوع مولد أبو حصيرة، فنحن ننتظر كلمة القضاء النهائية في هذا الصدد وسوف تُحترم هذه الكلمة ولن توجد مشكلة في هذا الموضوع.

أما عن موضوع عمر أفندي، فإن كل صلة وزارة الأوقاف به هي أنها تملك ستة أفرع تستأجرها الشركة القابضة من الوزارة، ويبلغ مجموع إيجار هذه الفروع حوالي تسعة آلاف جنيه، وعندما تم بيع عمر أفندي لشركة الأنوال طلبت الوزارة رفع الإيجار، ووصل الأمر إلى مجلس الدولة الذي أعطى رأيه بأن يبقى الحال كما هو عليه بالنسبة للإيجار، ولكن لا صلة لوزارة الأوقاف بالأمور الأخرى التي ستناقش في مجلس الشعب من استجوابات عن هذا الموضوع.

أما عن أرض نادي الزمالك، فهذه الأرض ملكٌ لوزارة الأوقاف مثل أراضي الدقي والمهندسين التي تم تقسيمها وبيعها وانتهي الأمر، لكن لم يتم سداد ثمن أرض نادي الزمالك وهناك أرض أخرى مستأجرة وتم الاتفاق معهم على سداد المتأخرات.

وبالنسبة لإنشاء كليات لجامعة الأزهر في الإسكندرية، فالأزهر يرحب بهذا تمامًا لكن معظم كليات الأزهر في الأقاليم أقامها الأفراد بتبرعاتهم، وأنا أعرف شخصـــًا في محافظة الدقهلية أقام بجهده الشخصي ثلاث كليات وسلمها للأزهر.

وعن المعاملة المالية للدعاة فنحن نبذل جهودًا في هذا الصدد حتى نرفع من دخل الدعاة، ومنذ حوالي عام أو أكثر تمت زيادة دخل الدعاة مائة جنيه، وقريبـــًا ستكون هناك زيادة مماثلة للزيادة التي تمت قبل ذلك، ولا نقول أن هذا يكفي بل هم يستحقون أكثر من ذلك فهؤلاء أولادنا وأبناؤنا ونحن حريصون عليهم كل الحرص، وقد تم الإعلان عن الزيادة الأولى في الإسكندرية.

وبالنسبة لاختلاف الأهلة وتوحيد الأذان، فإنني أريد أولاً أن أذكر الحاضرين بأنه لم يحدث في تاريخ المسلمين أن صاموا جميعهم في يومٍ واحد على مدى أربعة عشر قرنًا من الزمان، وأتحدى أن يقول لي أحد غير ذلك، فقديمـــًا ونظرًا لعدم وجود اتصالات متطورة كان من الصعب إثبات الرؤية وتوحيدها أما اليوم فلا، كما توجد بعض البلاد تصر على أن تكون الرؤية بالعين المجردة، بينما تصر البلاد الأخرى على الرؤية بالمنظار وهذه حرية، ونحن في مصر نسير على الرؤية الفلكية والرؤية الشرعية و لم يحدث على الإطلاق أن اختلفت الرؤية الشرعية عن الحساب الفلكي، فهناك من يقول نحن نتبع الحديث الشريف القائل: "نحن أمة أمية لا نقرأ ولا نحسُب"، ولا ينظرون لآيات القرآن التي تقول ﴿**لِتَعْلَمُواْ عَدَدَ السِّنِينَ وَالْحِسَابَ**﴾، وهناك جهود بُذلت لإنشاء قمر صناعي وأنا متأكد أنه لو تم إنشاء القمر الصناعي وتم من خلاله تحديد الصوم في يوم معين فستجد هناك من يصوم في الغد ومن يصوم بعد غد، فالعراق اليوم هناك منهم فريق يصوم في يوم وفريق يصوم في يوم آخر وهذا يحدث في بلد واحد فماذا يكون الحال في البلاد المختلفة.

أما بالنسبة للمسابقات الدينية وعامل السن، فنحن نعمل على تشجيع الشباب والأطفال ونفتح لهم الباب أكثر من غيرهم حتى يكون ذلك حافزًا لهم، ولكن كبار السن الذين تجاوزوا السن المحدد يجب عليهم إفساح المجال للآخرين ونحن لا نهدر حقهم وإنما نحترم جهدهم وأجرهم عند الله.

وفي موضوع توحيد الأذان فهو جار الآن و لم يفشل كما أشيع، ولكن وُجدت عقبات صغيرة في بعض مكونات جهاز الريسيفر الذي سيوضع في كل مسجد، ونحن نقوم باتخاذ الإجراءات اللازمة لاستيرادها ونأمل أن ينتهي هذا في الشهور القادمة.

الإسلام دين للحياة بجميع أبعادها المختلفة، ولكنه لا يتدخل في الأمور الدنيوية اليومية وقد أشار النبي صلى الله عليه وسلم إلى ذلك حين مر على قومٍ يقومون بتلقيح النخل فسألهم عما يفعلونه وأشار عليهم بعمل آخر ولكنه لم ينجح فأجابهم: "أنتم أعلم بأمور دنياكم"، فكل ما يتعلق بتسيير أمور الدنيا يقوم على عمل العقل الإنساني، وبالتالي يفصل العلم في جميع الجوانب المختلفة لهذه الأمور دون تدخل الدين.

أما القول بأننا في عصر عمَّ فيه البلاء، فالواقع أن هذه الدعوة يجدها المرء في كل عصر من العصور وأذكر عبارة قالها الإمام الغزالي في القرن الحادي عشر الميلادي أي منذ أكثر من تسعة قرون وهي: "لقد عمَّ البلاء ومرض الأطباء واستعصى العلاج"، فيجب علينا ألا ننظر للجزء الفارغ من الكوب، فالدنيا بها الخير والشر منذ بدء الخليقة حينما قتل قابيل هابيل، وسيظل الشر متواجدًا إلى جانب الخير إلى أن تقوم الساعة، ولقد أعطى الله سبحانه وتعالى الإنسان عقلاً ليميز به الخير من الشر، ولقد أشرت إلى ضرورة تعليم أبنائنا التفكير النقدي في المدارس والبعد عن عملية التلقين والتحفيظ، فالتفكير هو الذي يجعل أبناءنا قادرين على التمييز بين الصحيح والخطأ وكل أمر يوزن بميزان العقل، وأخيرًا يجب ألا ننظر لكل أمورنا بمنظار أسود ولكن علينا أن نفسح مكانًا للتفاؤل.

أما فيما يتعلق بمداخلة الأستاذ عبد الفتاح متولي حول انتشار الكبائر والدعارة والقتل الجماعي والمواد المسرطنة فهو نفس الكلام الذي تحدث به الغزالي منذ مئات القرون، كما أود التأكيد على أن الجهاز المركزي للمحاسبات لا يسكت على أية مخالفات، فهو جهاز مستقل تمامـــًا ولا يستطيع أحد أن يؤثر عليه، ويقدم هذا الجهاز تقارير عن كل وزارة من الوزارات تحتوي على المخالفات التي توجد بهذه الوزارة، كما يبحث فيما تم في هذه المخالفات، كذلك هناك الرقابة الإدارية والتي تقدم التقارير أيضًا عن وجود المخالفات، وخلال عام ٢٠٠٨ أحيلت الكثير من القضايا إلى النائب العام.

أما فيما يتعلق بديمقراطية القرآن؛ فإن القرآن في الأمور الدنيوية يترك لنا مساحة كبيرة من الحرية نتصرف فيها، وعن ديمقراطية الإسلام فما حدث أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يكن يريد أن يذهب إلى غزوة أُحُد،

ولكنه وجد أن الغالبية من الصحابة مُصرون على الذهاب فأخذ برأي الغالبية، والديمقراطية الحالية هي كذلك، فأي قانون يعرض على مجلس الشعب يحوز على رأي الأغلبية يصدر كقانون ويمكن إعادة النظر فيه في أي وقت، إن الديمقراطية هي صحيح الشورى، وما يجعل الناس رافضة لها هو كونها كلمة ليست عربية، ولكننا يجب أن نهتم بجوهر الموضوع وليس بالشكل.

وبالنسبة لمداخلة الأستاذ إسلام السيد رمضان فهو يتحدث عن السكوت على سب الرسول عليه الصلاة والسلام، والحقيقة أننا لم نسكت، ولكن لا يجب أن يتمثل رد الفعل في مظاهرات ينتج عنها الشغب بل والدمار والموت في بعض الأحيان تكون ثورة عاطفية بلا عقل، وبالتالي لا تأتي بنتيجة على الإطلاق، ونتيجة لذلك ينظر الغرب إلينا على أننا غوغائيون وعندما يتمادى المسلمون في الشجب والاستنكار والإدانة وغيرها من الأمور يتمادى الغرب في الأمور المسيئة، فنجد أن صحيفة واحدة نشرت هذه الرسوم المسيئة ثم تضامنت معها ثلاث عشرة صحيفة ونشرت هذه الصور، ولكن توجد أساليب أخرى نستطيع من خلالها أن نواجه مثل هذه الأمور فنحن كمسلمين جعلنا من سلمان رشدي بطلاً وأصبح من أشهر كتَّاب العالم وترجمت روايته إلى أكثر من أربعين لغة، فلو سكت المسلمون ولم يصدر الخوميني فتواه بحل دمه لأصبح سلمان رشدي مجرد كاتب من الدرجة الثانية، لقد حدثت هذه الشهرة من خلال رد الفعل الذي لا يحكمه العقل. أما بالنسبة للنقطة الثانية التي تناولها صاحب السؤال فأكرر حديثي عن التفكير النقدي، لقد كان المرحوم الأستاذ الدكتور زكي نجيب محمود يتحدث كثيرًا عن ثقافة التغيير، حيث توجد ثقافة سكونية وهي ثقافة الحفظ والتلقين، كما توجد ثقافة التغيير ولقد كان رحمه الله يركز على هذه الثقافة.

وردًّا على مداخلة الأستاذ عادل أبو الخير حول كون الفرق الإسلامية والتشرذم سببًا لتخلف المسلمين، أقول إن الله لم يخلق البشر نسخًا مكررة، بل جعل لكلٍّ شخصيته المستقلة حتى وإن كان الشخصان توأمًا، فإننا نجد كلاً منهما يفكر بطريقة مختلفة عن الآخر كما يختلفان في العاطفة، وقد أعطانا الخالق نموذجًا عمليًّا يبين لنا من خلاله اختلاف الناس: فلا يوجد شخصان في هذا الوجود تتفق بصمة إبهامهما، ولو كان الكل متماثلين لفقدت الدنيا طعمها ولونها، كما أن الخالق قد جعل للإنسان مهمة أساسية ومسئولية في هذا الكون وهي إعماره وذلك في قوله تعالى: ﴿**هُوَ أَنشَأَكُم مِّنَ الأَرْضِ وَاسْتَعْمَرَكُمْ فِيهَا**﴾، أي طلب منكم عمارتها. والاختلاف في وجهات النظر فيه إثراء للفكر. وهذا أمر مطلوب لكن المرفوض هو وجود تعصبات وتحزبات، وعما ذُكر عن التعصبات المذهبية للفرق والمذاهب الإسلامية المختلفة فهذا هو الجانب السلبي المرفوض. وحينما ظهرت المذاهب الفقهية

الأربعة لم تكن هناك مشكلة مع أن كلا منهم له آراء مختلفة عن الآخر، ولكن كان فيها تيسير على الناس وبالتالي قيل إن في اختلافهم رحمة والإمام البصري يقول في ذلك:

وكلهم من رسول الله ملتمسٌ غرفــًا من البحر أو رشفــًا من الديمِ

فلم تكن هناك مشكلة، لكن المشكلة تكمن في التعصبات المذهبية الأخرى الضيقة مثل بعض الفرق المتطرفة لدى الشيعة والتي ظهرت منها فرق تمادت حتى قال بعضها إن الوحي كان نازلاً على عليّ فأخطأ جبريل ونزل على محمد، كذلك حديثهم عن مصحف فاطمة وغيرها من الأمور.

أما عن كم الأحاديث النبوية التي تناقض القرآن الكريم؛ فإن أي حديث نبوي يناقض أي آية صريحة في القرآن الكريم فهو حديث مرفوض تمامــًا ومكذوب على النبي صلى الله عليه وسلم، فلا يحكم الحديث على القرآن بل العكس هو الصحيح. أما عن ضرورة وجود اثنين من الصحابة ليشهدا على الحديث، فالواقع أن علماء المسلمين قد قاموا بمجهود جبار لجمع هذه الأحاديث وتنقيتها وتصنيفها، وسوف أذكر مثالاً واحدًا لذلك وهو الإمام البخاري الذي كرَّس حياته كلها لتصفية الحديث النبوي؛ فقد جمع ستمائة ألف حديث خلال حوالي أربعين سنة ووضع قواعد دقيقة جدًّا لتمييز الحديث الصحيح عن الحديث غير الصحيح، والأحاديث الصحيحة في صحيح البخاري لا تزيد على تسعة آلاف حديث، ولو حذف المكرر منها سيتبقى ثلاثة آلاف، فالجهد الذي بذله البخاري جهد خارق للعادة ولكن هذا لا يعني أن صحيح البخاري هو القرآن، فهو اجتهادات بشر وبالتالي قد يكون به خطأ.

بالنسبة للأخت البالغ عمرها خمسة وثلاثين عامًا ولم تتزوج؛ فأود أن أشير إلى أن الحجاب ليس هو الحائل أمام الزواج فهناك الكثير من المحجبات اللاتي يتزوجن كل يوم، ولا توجد الآن خاطبة كما كان الأمر في الماضي، وإنما توجد صداقات بين العائلات، ومن الممكن الاجتماع بين عائلتين لتتعارفا، ولا يوجد ما يمنع من أن يجلس الشاب مع الفتاة مع وجود الأهل ليتحدث معها ويراها، فالنبي صلى الله عليه وسلم نصح أحد الصحابة حين أراد الزواج من إحدى الفتيات بأن يراها حتى يؤدم بينهما، بمعنى أن يكون هناك توفيق بينهما، فالزواج في الإسلام يهدف إلى تكوين أسرة قائمة على المودة والرحمة.

أما عن رفض العقل المصري للآخر بسبب التعليم ورجال الدين، فهذه نظرة متخلفة لا تتفق مع الدين على الإطلاق، بل على العكس، إن القرآن الكريم يقول إن الله خلق الناس مختلفين لكي يتعارفوا من كل الأديان والحضارات ومن كل المذاهب دون حساسيات، لذلك يجب أن ينقل التعليم ورجال الدين هذه المبادئ إلى الأجيال وأعتقد أن التعليم بالفعل يتجه إلى هذه الوجهة.

أما عن السؤال الخاص بوجود آيات في القرآن تنسخ آيات أخرى؛ فإنه يوجد في القرآن الكريم آية قرآنية جعلت العلماء يختلفون حول هذا الأمر وهي: ﴿**مَا نَنسَخْ مِنْ آيَةٍ أَوْ نُنسِهَا نَأْتِ بِخَيْرٍ مِّنْهَا أَوْ مِثْلِهَا أَلَمْ تَعْلَمْ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ**﴾، فأقروا بوجود نسخ في القرآن، ومن وجهة نظري لا يوجد نسخ في القرآن لأن القرآن الكريم يقول: ﴿**كِتَابٌ أُحْكِمَتْ آيَاتُهُ**﴾، فكيف تُحكم آياته من ناحية وتنسخ من ناحية أخرى؟ أما عن تفسير الآية فقد حصر الدكتور محمد البهي رحمة الله عليه الآيات والمواقع التي ذكرت فيها كلمة "آية" في القرآن الكريم فوجد أنه حينما يأتي الحديث عن آيات القرآن تكون الكلمة جمعًا "آيات" وفي كل ما ذكر فيه آية بالمفرد يقصد بها أمارة أو علامة أو معجزة أو شيئًا من هذا القبيل لكن ليست آية من القرآن الكريم، و لم ترد بمعنى آية قرآنية إلا مرة واحدة فقط، وفي المجمل لا يجوز على الإطلاق بأي حال من الأحوال أن يُحكَّم الحديث في القرآن، فلا يمكن أن تُنسخ آية بحديث لأن الآية مُحكَمة.

وبالنسبة للحج في أشهر أخرى فنحن نأخذ هذه الأمور عن صاحب الشريعة؛ فمثلاً لا يوجد في القرآن الكريم تفصيل للصلاة بل تعلمنا كل الأمور المتعلقة بكيفية الصلاة من الرسول عليه الصلاة والسلام القائل: "صلوا كما رأيتموني أصلي"، والقرآن يقول ﴿**وَلاَ تَجْهَرْ بِصَلاتِكَ وَلاَ تُخَافِتْ بِهَا**﴾، فهنا يتكلم بالعموميات وهناك الكثير من الأمور في القرآن هي عموميات وقد فصل النبي القول فيها – كما يقول القرآن: ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾، وهذا يعني أن الرسول عليه الصلاة والسلام ليس مبلغًا فقط، وإنما كان عليه أن يوضح القرآن أيضًا ولذلك كان هناك دائمًا تفسير للقرآن الكريم؛ في البداية فُسِّر القرآن بالقرآن ثم فُسِّر القرآن بالحديث النبوي. أما بالنسبة للحج، فيوجد في القرآن الكريم بعض التفاصيل عن كيفية أداء هذه الفريضة، وكذلك نأخذها عن الرسول صلى الله عليه وسلم حين قال "خذوا عني مناسككم". لقد ظل المسلمون على ذلك أربعة عشر قرنًا من الزمان حتى يومنا هذا يقومون بنفس هذه المناسك والقرآن الكريم يقول ﴿**مَّنْ يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ**﴾، فالآية واضحة وصريحة، كما يقول للنبي صلى الله عليه وسلم ﴿**لِتُبَيِّنَ لِلنَّاسِ مَا نُزِّلَ إِلَيْهِمْ**﴾، فالتفاصيل كلها ليست واردة بالقرآن وبالتالي هناك تفاصيل جاءت عن الرسول عليه الصلاة والسلام وهي تلك التي نتبعها في صلاتنا

وصيامنا وحجنا، وفي النهاية يظل القول الفاصل بالنسبة للمسلمين جميعـــاً هو ما ورد في القرآن الكريم نصـــاً صريحـــاً، وما ورد في السُّنة حديثـــاً صحيحـــاً أيضًا، وكما قال الإمام مالك: "كل إنسان يؤخذ من كلامه ويُرد ما عدا صاحب هذا القبر" وأشار إلى قبر النبي صلى الله عليه وسلم.

أما عن فتح باب الحوار في المساجد؛ فالحوار مطلوب ولكن يوجد أكثر من مائة ألف مسجد وزاوية حتى الآن تابعة لوزارة الأوقاف، ولا يتصور أن تفتح هذه المساجد للحوار فهي للعبادة أصلاً، والحوار يوجد في أماكن أخرى محددة من الممكن أن تجرى فيها حوارات على كل المستويات وهذا ما يطلبه الدين أيضًا ولا يلزم بالضرورة أن يكون في المساجد حتى لا يكون في ذلك إزعاج للعبّاد في المساجد.

يقول أحد الإخوة في سؤاله إن هناك دعاة يدعون أنهم يعلمون كل شيء، وبالطبع هذا كذب فمن ادعى معرفة كل شيء يكون جاهلاً، وقد ذكر سقراط الفيلسوف اليوناني المعروف أنه طوال حياته عرف شيئـــاً واحدًا بشكل يقيني وهو أنه لا يعرف شيئـــاً، وهذا منتهى التواضع، فالإنسان مهما وصل في العلم فهو مازال يتعلم، والعاقل يتعلم من المهد إلى اللحد.

أما عن الاجتهاد والتجديد، فقد ذكرت خلال المحاضرة أن الاجتهاد هو الآلية التي وضعها الإسلام لتنفيذ عملية التجديد، لكن الاجتهاد لا يعني أن نفتح الباب لعلماء فوضى الفتاوى التي نسمعها كل يوم فهؤلاء ليسوا بمجتهدين، ولذلك وضع العلماء منذ القدم شروطًا للمجتهد؛ أن يكون عارفًا بكتاب الله وسنة رسوله معرفة جيدة وملمًّا بالعلوم الدينية إلمامًا عميقًا لأن كل هذا يساعده على فهم النصوص، أما الإلمام السطحي بالعلوم الشرعية فإنه لا يؤهل صاحبه للاجتهاد في الدين.

وردًّا على ما إذا كانت الفضائيات قد ساعدت في تجديد الفكر الديني أم لا؛ فإن الإجابة بالطبع هي لا، فهذه الفضائيات لم تساعد على تجديد الفكر الديني ولكن على العكس لقد أصبحت عنصرًا مساعدًا على تخلف الفكر الديني، وهؤلاء لا يعرفون إلا قشورًا من العلم الديني وهمهم الوحيد هو ما يحصلون عليه من أموال فقط حتى أصبحت العملية تجارية بحتة.

أما السؤال عمن أغلق باب الاجتهاد؟ فالذي فتح باب الاجتهاد هو صاحب الشريعة محمد صلى الله عليه وسلم وليس لأحد أيًّا كان أي حق في غلق هذا الباب، لكن توجد فترات للتراجع الحضاري للأمة الإسلامية

سرت فيها مقولة أن باب الاجتهاد قد أقفل حيث لا يوجد مجتهدون، بمعنى أنه لا يوجد من تنطبق عليه شروط الاجتهاد، فضلاً عن أن الأول لم يترك للآخر شيئًا وأنه ليس في الإمكان أبدع مما كان. وهذه وجهة نظر خاطئة تمامًا ولا تعبر عن روح الشريعة الإسلامية التي فيها من المرونة والسعة ما يلبي حاجات كل عصر.

أما عن وجود تعليقات في بعض الصحف تتكلم عن أمور دينية عن عدم دراية فلا أستطيع أن أحكم على أحدهم إن كان يعلم أو لا يعلم في الأمور التي يكتب فيها.

وأما عن السؤال المتعلق بوجود بديل للقنوات الفضائية؛ بالطبع يجب أن يكون هناك بديل حيث يوجد حتى في القنوات الأرضية المصرية مكان للأحاديث الدينية والبرامج التي تستضيف شبابًا من الناجحين في المسابقات التي تقيمها الوزارة، ولكن بالطبع هذا لا يكفي لمواجهة الفضائيات حيث إن لها جمهورها الكبير. والمطلوب هو وضع استراتيجية للإعلام المرئي في مصر ينطلق منها ويطبقها على أرض الواقع تقضي على التشرذم القائم الآن: فكل جهة تعمل منعزلة عن الأخرى بلا تنسيق.

أما عن تساؤل أحد الحضور عن أسباب عدم وجود لجنة لتقييم ما تبثه الفضائيات لتقدم الرأي الصحيح؛ فإنني أعتقد أنه تم عقد مؤتمر في مكة حضره شيخ الأزهر والمفتي، وكان يناقش ما يجب عمله تجاه فتاوى الفضائيات وماهية الشروط والضوابط التي يجب اتباعها ولكن لم يصل إلينا حتى الآن ما انتهوا إليه.

وبالنسبة لموضوع الختان، فقد أصدرنا في وزارة الأوقاف كتيبًا بعنوان "ختان الإناث ليس من شعائر الإسلام" وهذا اعتمادًا على آراء كبار العلماء، وقد تحدثت في أحد اللقاءات عن موضوع الختان وأطلعت الشيخ الغزالي على بحث كتبه أحد العلماء الكبار ختمه بقوله: "إذا رفض أهل بلد الختان فعلى الإمام أن يقاتلهم على ذلك"، فأخذ رحمه الله يضرب كفًا على كف، وذكر أن الختان عادة لا يحبذها على الإطلاق وأنه ليس لها أصل في الدين. وهذه العادة منتشرة في دول حوض النيل فقط ولذلك لا تجدها في دول الخليج ولا تجدها في الدول الإسلامية ذات الأعداد الكبيرة مثل باكستان وبنجلاديش وغيرها من البلاد، وهي عادة موجودة قبل الإسلام ولا صلة لها على الإطلاق بالإسلام.

أما عن السؤال حول ارتباط التجديد بالتنشئة والتعليم؛ بالطبع، إن التجديد له ارتباط كبير بالتنشئة لأن البيئة المحيطة بالإنسان هي التي تصوغ فكره، وأرجو أن يقود الأزهر هذا التحديث لمواجهة ما تبثه الفضائيات على الناس من فكر متخلف. وفي مؤتمر المجلس الأعلى للشئون الإسلامية في العام الماضي والذي حضره ممثلون من أكثر

من تسعين دولة، كانت هناك توصية بإنشاء قناة فضائية تواجه الغثاء الذي يعرض من خلال الفضائيات –وما أكثرها الآن– وقد قمنا بإرسال هذه التوصية لمنظمة المؤتمر الإسلامي لأننا نريد قناة فضائية ليست فقط للمسلمين وإنما قناة عالمية تتحدث بكل اللغات، وأجابوا بأن هذه التوصية ستوضع ضمن برنامج مؤتمر القمة القادم لمنظمة المؤتمر الإسلامي، لعلهم يتفقون على إنشاء قناة فضائية مستنيرة تنشر الرأي الإسلامي المستنير بكل اللغات للمسلمين وغير المسلمين.

وحول مسألة دفتر التوفير، فقد ذكرت خلال المحاضرة فتوى الشيخ شلتوت بأن دفتر التوفير حلال وليس حرامًا وهذه الفتوى صدرت عام ١٩٥٥ أي منذ أكثر من نصف قرن.

وأما عن الدور المنوط بالدعاة، فهو نشر الفكر الإسلامي المعتدل وليس المتشدد ولذلك دائمًا أحدث الدعاة بالآية القرآنية ﴿**ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحِكْمَةِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ وَجَادِلْهُم بِالَّتِي هِيَ أَحْسَنُ إِنَّ رَبَّكَ هُوَ أَعْلَمُ بِمَن ضَلَّ عَن سَبِيلِهِ وَهُوَ أَعْلَمُ بِالْمُهْتَدِينَ**﴾، فلا يوجد مكان للأفكار المتشددة ولا لمن يقوم بالدعاية الوهابية أو غيرها، ولا مكان أيضًا لمن يتحدث في أمور ليست له أية دراية بها وينشر بها فتنة طائفية بين الناس، فنحن نتبنى الفكر الوسطي المعتدل، وهو المنهج الذي عرفناه من رسول الله صلى الله عليه وسلم ومن القرآن الكريم وما عدا ذلك لا مكان له عندنا على الإطلاق؛ ولضمان هذا، ففي عام ١٩٩٦ تقدمت بمشروع قانون وتمت الموافقة عليه وهو القانون ٢٣٨ لعام ١٩٩٦ وينص على أنه لا يجوز لأي إنسان أن يخطب في جامع ما أو يلقي دروسًا فيه دون تصريح من وزارة الأوقاف حتى نضمن أن الكلمة التي تلقى في المساجد لا تنشر التطرف أو التشدد أو التعصب أو الانغلاق أو عدم قبول الآخر. وهكذا فإنني أؤكد على أن الدور الذي يقوم به الدعاة دور مهم، وسوف ندعمهم بأقصى جهدنا، فهم محتاجون لدعم مادي ونحن نطلب منهم المزيد وهذا ما نعمل من أجله. وشكرًا لكم جميعًا.

جابر عصفور:

نشكر معالي الأستاذ الدكتور محمود حمدي زقزوق وزير الأوقاف على محاضرته القيمة وسعة صدره في الإجابة على أسئلة الحاضرين، وإلى لقاء آخر في منتدى الحوار.